

التشبيه في تعقبات أعلام البلاغيين في القرنين السابع والثامن الهجريين

محمد عبد الحسين *

د. غادة عبد الوهاب أوزون **

(الإيداع: 22 كانون الثاني 2026، القبول: 30 آذار 2026)

الملخص:

التشبيه منذُ بداية التأليف أسلوبٌ شغل فكر الشعراء واللغويين نحوهم وناقدهم وبلاغيهم، فبنوا في مؤلفاتهم حدوداً له واشترطوا فيه بعض الشروط المناسبة وصولاً إلى البلاغة الرفيعة، وقد اجتهد علماء البلاغة في القرنين السابع والثامن الهجريين في تعقب مسائله وطرح ما يرونه مناسباً لمستدلين على ذلك بما اجتمع لديهم من رأي وحجة، وهذا البحث يدرس التعقبات التي وردت عند علماء البلاغة في القرنين السابع والثامن الهجريين في ميدان التشبيه، فتناول الخلاف في حده، والفرق بينه وبين التمثيل، وكذلك وضح الخلاف في عده حقيقة أو مجازاً، وما دار في فلك ذلك من تعقبات حول التشبيه البليغ الذي يقع في إسناد الخبر إلى المبتدأ وما جرى مجراه في إثبات عده تشبيهاً أو استعارة، وما وقع من اعتراضات تتناول طرفي التشبيه في إفرادهما وتركيبهما، وفي تفسير المقصود بهما، وتقسيمهما إلى حسي وعقلي، وكذلك تناول ما وقع في وجه الشبه من خلاف.

و حاول البحث جاهداً إثبات ما يراه صواباً بعد مناقشة الآراء وتفسير ضعفه، مختتماً بعد ذلك بمجموعة من النتائج غايتها إثراء البحث البلاغي، وأبرزها أن التشبيه حقيقة لا مجاز، وأن جعل التشبيه مجازاً بدعوى اشتراك الطرفين في جميع الصفات مرفوض، وفي حال ذكر طرفي التشبيه - وكان المشبه به خبراً لمبتدأ أو خبراً لحرف ناسخ أو فعل ناقص أو ما أصله خبر أو حالاً - فإن الكلام تشبيه بليغ لا استعارة، وهو مبني على تقدير أداة التشبيه، ولا يكون مجازاً؛ لأن هذا الإسناد أريد به المبالغة وإثبات التشبيه، ومن النتائج أيضاً أن قسمة القزويني للتشبيه في الأفراد والتركيب أدق من قسمة السكاكي، وأشمل لماء جاء في هذا الباب.

الكلمات المفتاحية: التشبيه، تعقبات، البلاغيين، القرنين السابع والثامن الهجريين.

*طالب دكتوراه في قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، سورية.
** أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، سورية.

The Simile in the writings of prominent rhetoricians in the seventh and eighth centuries AH

Muhammad Abdul-Hussein*

Dr. Ghada Abdel-Wahab Ozon**

(Received: 22 January 2026, Accepted: 30 March 2026)

Abstract:

Since the beginning of composition, simile has been a stylistic device that has preoccupied the minds of poets, linguists, grammarians, critics, and rhetoricians. They have disseminated its boundaries in their works and stipulated certain conditions appropriate for achieving high eloquence. Scholars of rhetoric in the seventh and eighth centuries AH exerted considerable effort in exploring its issues and proposing what they deemed suitable, providing evidence Based on what they gathered of opinion and argument, this research studies the comments that came from the scholars of rhetoric in the seventh and eighth centuries AH in the field of simile. It addressed the disagreement regarding its definition, the difference between it and representation, and also clarified the disagreement regarding whether it is considered literal or metaphorical. And what revolved around that in terms of comments on the eloquent simile that occurs in attributing the predicate to the subject and what followed in proving that it is a simile or a metaphor, and what objections occurred that dealt with the two sides of the simile in their individuality and composition, and in interpreting what is meant by them, and dividing them between the sensory and the intellectual, as well as dealing with what occurred in the aspect of the similarity in terms of disagreement.

The researcher tried hard to prove what he considered correct after discussing the opinions and refuting the weak ones, concluding with a set of results aimed at enriching rhetorical research, The most prominent of these is that simile is a reality, not a metaphor, and that making simile a metaphor by claiming that the two sides share all the attributes is rejected. In the case of mentioning the two sides of the simile – and the thing to which it is compared is the predicate of a subject or the predicate of an incomplete particle or a defective verb or what is originally a predicate or a circumstantial qualifier – then the speech is an eloquent simile, not a metaphor, and it is based on the assumption of the tool of simile, and it is not a metaphor. Among the results is also that al-Qazwini's division of simile in singularity and composition is more precise than al-Sakkaki's division, and more comprehensive of what came in this chapter.

Keywords: simile, comments, rhetoricians, seventh and eighth centuries AH.

*PhD student in the Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, University of Aleppo, Syria.

**Assistant Professor in the Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, University of Aleppo, Syria.

مقدمة:

إن علوم البلاغة من أجل العلوم الإسلامية العربية شأنًا، وأعظمها مكانة؛ إذ بها تُستنبط أسرار الإعجاز القرآني، وتُكشف دقائق النظم القرآني، ويُورث بها كلام العرب فصاحةً وبيانًا، وقد شهدت هذه العلوم مراحل من التأسيس والتهديب والتدوين، حتى بلغت أوج نضجها في القرنين السابع والثامن الهجريين، حيث تضافرت جهود أعلام البلاغيين في تنقيح مسائله، وتهذيب قواعده، ونقد ما سبق من آراء، فيما عُرف بـ "التعقبات" البلاغية، التي تمثل جانباً أصيلاً من جوانب الدرس البلاغي، تعكس روح الاجتهاد والمنهج العلمي الرصين، ويأتي باب "التشبيه" ليحظى بنصيب وافر من هذه التعقبات، التي تنوعت بين القبول والرد، والترجيح، مما أسهم في تأصيل النظرية البلاغية وتجويد أحكامها. وهذا البحث يُسلط الضوء على هذه التعقبات التي دونها كبار البلاغيين في تلك الحقبة.

مشكلة البحث وأهميته:

يُعالجُ البحث خلافاً البلاغيين في باب التشبيه، وتأتي أهميته من كونه محاولةً جادةً لسد فجوة بحثية قائمة، وإثراءً للمكتبة البلاغية بدراسة تحليلية معمقة لظاهرة التعقبات البلاغية في أهم مراحل نضجها، على أمل أن تسهم في تقديم رؤية متكاملة عن طبيعة الاجتهاد البلاغي في التراث العربي.

أهداف البحث وحدوده:

يهدف البحث إلى عرض تعقبات البلاغيين في التشبيه ومناقشتها وترجيح الصائب فيها، ووضع نتائج تخدم الدرس البلاغي.

أما حدود البحث فهو يقتصر على مباحث التشبيه في القرنين السابع والثامن الهجريين، عند مجموعة من علماء هذين القرنين، وهم السكاكي (626هـ) في كتابه مفتاح العلوم¹، وضياء الدين بن الأثير (637هـ) في كتابه المثل السائر²، وأبو المطرف بن عميرة (658هـ) في كتابه التنبيهات على ما في التبيان من التموهيات³، والطوفي البغدادي (716هـ) في كتابه الإكسير⁴، والفروني (739هـ) في كتابه الإيضاح⁵، ويحيى بن حمزة العلوي (749هـ) في كتابه الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز⁶، وبهاء الدين السبكي (773هـ) في كتابه عروس الأفراح¹، والنقازاني (792هـ)

- 1 - سراج الدين أبو يعقوب، يوسف بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي، ولد في قرية من قرى خوارزم سنة (555هـ)، عاش حياته كلها - على الأرجح - في إقليم خوارزم وقد بدأها بالعمل في صناعة المعادن لذلك لُقِبَ بالسكاكي على أشهر الأقوال، ثم انصرف بعد الثلاثين إلى العلم، ومن أشهر مؤلفاته كتاب مفتاح العلوم. يُنظر في ترجمته: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، وكالة المعارض، 1943م، ص 1762. مُعجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، مطبعة الترقّي بدمشق، 1960م، 13/ 283.
- 2 - أبو الفتح نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، المعروف بابن الأثير الجزري، الملقَّب بضياء الدين. مولده في جزيرة ابن عمر بين الفرات ودجلة، مولده ووفاته في الموصل، وكانت وفاته سنة (637هـ)، من أشهر مؤلفاته كتاب المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. يُنظر: وفیات الأعيان، شمس الدين بن خلکان، المطبعة الميمنية، القاهرة، 1310هـ. 208/2.
- 3 - أحمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن أحمد بن عميرة المخزومي، مولده بجزيرة سقر وقيل ببلنسية في رمضان سنة (582هـ)، وتوفي ليلة الجمعة في عشرين ذي الحجة سنة (658هـ). تفتن في العلوم ونظر في المعقولات وأصول الفقه ومال إلى الآداب، من أشهر مؤلفاته: التنبيهات على ما في التبيان من التموهيات. يُنظر في ترجمته: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، ابن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، تح: محمد بن شريفة و د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، 150/1 - 152.
- 4 - سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الصرصري البغدادي، ولد سنة (657هـ) في قرية طوفى من أعمال صرصر في العراق، قضى ستين عاماً مُنتقلاً بين بغداد ودمشق ومصر يتزود بالعلم، أدركته المنية في بلد الخليل عليه السلام في شهر رجب، سنة (716هـ)، من أشهر مؤلفاته كتاب الإكسير في علم التفسير. يُنظر: مُعجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، 266/4.
- 5 - محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم الفزويني، المقَّب بجلال الدين وبخطيب دمشق، ولادته في دمشق سنة (666هـ)، ولي خطابة دمشق وقضاءها، ثم انتقل إلى مصر، فولّي قضاء القضاة بها، قم أعيد لقضاء الشام وبقي فيها إلى أن توفي سنة (739هـ)، من أشهر مؤلفاته كتاب تلخيص المفتاح للسكاكي، وكتاب الإيضاح في شرح تلخيص المفتاح. يُنظر: مُعجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، 10/ 228، 229.
- 6 - يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي، ولد حوالي (669هـ) وتوفي بصعدة في اليمن (749هـ)، كان إماماً في الفقه والأصول والبلاغة والتفسير، والمنطق، من أشهر مؤلفاته: كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يُنظر: مُعجم المؤلفين، عمر رضا كحاله، 219/ 13.

في كتابه المطول².

منهج البحث:

اعتمد البحث على تضافر ثلاثة مناهج بحثية (الاستقرائي والوصفي التحليلي والنقدي).

عرض البحث والمناقشة والتحليل:

التشبيه لغة: التشبيه والتشبيه: المثل، وأشبه الشيء: مثله، وأشبهت فلاناً وشابهته واشتبته علي، وتشابه الشيطان واشتبها: أشبه كل واحد منهما صاحبه، والتشبيه: التمثيل³.

التشبيه اصطلاحاً: "الدلالة على مشاركة أمرٍ لأمرٍ آخر في معنى"⁴.

وقد ترددت كلمة التشبيه على السنة القدماء كثيراً؛ فأبو الفرج الأصفهاني (-356هـ) يروي قولاً لبشار بن برد يقول: "لم أزل منذ سمعت قول امرئ القيس في تشبيهه شبيبين شبيبين في بيت واحد حيث يقول:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا الْغُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي⁵

أَعْمِلْ نَفْسِي فِي تَشْبِيهِ شَبِيئِينَ فِي بَيْتٍ حَتَّى قُلْتُ :

كَأَنَّ مَثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافُنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ⁶

و سيبويه (-180هـ) يُسمي أحد أبواب كتابه (باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إضماره)⁸، ويقول فيه مبيناً سبب نصب المصدر في: (مررت به فإذا له صوت صوت حمار): "قدخول (مثل) يدلك على أنه تشبيه"⁹.

وقال ابن سلام (-232هـ) في تقديم امرئ القيس وسبقه أقرانه: "شبه النساء بالطباء والبيض، وشبه الخيل بالعقبان والعصي، وقيد الأوابد، وأجاد في التشبيه، وفصل بين النسب وبين المعنى، كان أحسن أهل طبقة تشبيها"¹⁰. وقال في ذي الرمة: "أحسن الإسلاميين تشبيهاً ذو الرمة"¹¹.

والتشبيه حاضر بكثرة في مؤلفات الجاحظ (-255هـ)، فقد جاء في البيان والتبيين: "ضرب الله مثلاً لعي اللسان ورداءة البيان حين شبه أهله بالنساء والولدان؛ قال تعالى: ﴿أَوَمَنْ يُنَشَأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾"¹².

وحين وازن بين قول النبي صلى الله عليه وسلم: "الناس كلهم سواء كاسنان الحمار المشط"¹³، وقول الشاعر كثير عزة:

سواء كاسنان الحمار فلا ترى لذي شبيهة منهم على ناشئ فضلاً¹⁴

1 - أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي، الملقب بيهاء الدين، نشأ في بيت علم وقضاء، فهو ابن شيخ الإسلام تقي الدين السبكي، وأخوه المؤرخ والقاضي تاج الدين السبكي، ولد في القاهرة سنة (719هـ)، وتوفي بمكة المكرمة سنة (773هـ)، من أشهر مؤلفاته كتاب عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح. يُنظر: مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ، عمر رضا كحالة، 2/ 8.

2 - مسعود بن عمر بن عبد الله بن أحمد بن محمد التفتازاني السمرقندي، الملقب بسعد الدين، يُعتبر من كبار علماء اللغة العربية والمنطق والكلام، تنقل بين عدة حواضر علمية كهرأة وسمرقند وخراسان. توفي في سمرقند سنة (792هـ)، من أشهر مؤلفاته كتاب المطول (شرح تلخيص المفتاح للقرطبي). يُنظر: مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ، عمر رضا كحالة، 12/ 253.

3 - يُنظر: لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، مادة (شبه).

4 - الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص217.

5 - ديوان امرئ القيس، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2004م، ص139.

6 - ديوان بشار بن برد، تح: د. محمد الطاهر بن عاشور، الجزائر، إصدارات وزارة الثقافة، 2007م، 335/1.

7 - الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تح: عبد الرحيم محمود، دار الكتب المصرية، ط2، 1952م، 3/ 196.

8 - يُنظر: الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1988م، 355/1.

9 - المصدر السابق، 360/1.

10 - طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجُمحي، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ج 1/ ص55.

11 - المصدر السابق، 55/1.

12 - سورة: (الزخرف)، الآية: (18).

13 - الأمثال في الحديث النبوي، أبو الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني، تح: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، الهند، ط2، 1987م، ص203، برقم (164).

14 - ديوان كثير عزة، تح: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1971م، ص384.

قال: "وإذا حصلت تشبيه الشاعر وحقيقته وتشبيه النبي صلى الله عليه وسلم وحقيقته، عرفت فضل ما بين الكلامين"¹. وهو يستعمل مصطلح التشبيه بمفهومه العام من دون النظر في أقسامه أو فروقه عن التمثيل أو الاستعارة أو الكناية. ولعل المبرّد (-285هـ) كان من أوائل الذين فتحوا الباب لدراسة هذا الفن، قال: "واعلم أن التشبيه حدًا، فالأشياء تتشابه من وجوه وتباين من وجوه، وإنما يُنظر إلى التشبيه من حيث وقع، فإذا شَبَّه الوجه بالشمس والقمر فإنما يُراد به الصياء والرونق، ولا يُراد به العظم والإحراق"². ونجد قدامة بن جعفر (-337هـ) يشترط في حسن التشبيه أن يكون اشتراك الطرفين في المعاني التي تجمعهما أكثر من المعاني التي ينفرد كل واحد منهما بها، لزيادة درجة الشبه بينهما؛ فيقول: "أحسن التشبيه هو ما وقع بين الشيئين اشتراكهما في الصفات أكثر من انفردهما فيها حتى يدني بهما إلى حال الاتحاد"³. والزماني (-384هـ) يُعرّف التشبيه ويُنبّه إلى الحسيّة والعقليّة في وجه الشبه؛ فيقول: "التشبيه هو العقْد على أن أحد الشيئين يسد مسد الآخر في حس أو عقل، ولا يخلو التشبيه من أن يكون في القول أو في النفس"⁴. وقال العسكري (-395هـ): "التشبيه الوصف بأن أحد الموصوفين ينوب مناب الآخر بأداة التشبيه"⁵. ونقل الباقلائي (-403هـ) تعريف الزماني وقال: "وأما التشبيه فهو العقْد على أن أحد الشيئين يسد مسد الآخر في حس أو عقل"⁶.

أما ابن رشيقي (-456هـ) فيعرّف التشبيه بقوله: "التشبيه صفة الشيء بما قاربه وشاكله من جهة واحدة أو جهات كثيرة لا من جميع جهاته؛ لأنه لو ناسبه مناسبة كلية لكان إياه"⁷. وكأنّه يُعيد قول قدامة السابق ذكره. ومما سبق يتبين أن التشبيه منذ بداية التأليف أسلوب شغل فكر الشعراء واللغويين نحوهم وناقدهم وبلاغتهم، فبنوا في مؤلفاتهم حدوداً له واشترطوا فيه بعض الشروط المناسبة لتحقيق البلاغة الرفيعة، وقد اجتهد علماء البلاغة في القرنين السابع والثامن الهجريين في تعقب مسائله وطرح ما يروونه مناسباً مستدلين على ذلك بما اجتمع لديهم من رأي وحجة، وقد جاء ذلك في مواضع عدة، وهي:

الموضع الأول: حدّ التشبيه:

التشبيه كغيره من الأبواب البلاغية لم يخل من تعقبات تمسّ حدّه وتحديد مفهومه بدقة حتّى يسلم من الالتباس بغيره من المفاهيم، فقد ذكر العلوي (-749هـ) تعريفات ثلاثة للتشبيه فاعترض على اثنين منها ونقّضهما، واختار الثالث:

التعريف الأول: "الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من أوصاف الشيء في نفسه"⁸. وهذا تعريف المطرزي (-610هـ) كما ذكره العلوي⁹، ويراه فاسداً لأمرين؛ الأول: أن لفظ (الدلالة) يؤهم الخطأ من جهة المغايرة إن كان المراد بالدلالة حقيقتها، "فالشئ لا يدل على نفسه، ومن حق الدليل أن يكون مغايراً لمدلوله"¹⁰. لذلك يرى العلوي وجوب أطراح

1 - البيان والتبيين، الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998م، الجاحظ، 2/19.

2 - الكامل، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997م، 41/3.

3 - نقد الشعر، أبو الفرج قدامة بن جعفر، تح: د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص124.

4 - ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، الرمانى والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، تح: محمد خلف الله أحمد، و د. محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط3، ص80.

5 - كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، تح: علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1952م، ص239.

6 - إعجاز القرآن، أبو بكر الباقلائي، تح: أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ص263.

7 - العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، أبو علي الحسن بن رشيقي القيرواني، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجبل، بيروت، ط5، 1981م، 1/286.

8 - الإيضاح في شرح مقامات الحريري، أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيّد بن علي المطرزي، تح: حمد ناصر الدخيل، رسالة دكتوراه مقدّمة لجامعة الإمام محمد بن سعود، الإسلامية، 1402هـ، ص19.

9 - يُنظر: الطراز، يحيى بن حمزة العلوي، مطبعة المقتطف بمصر، 1914م، ج1/262.

10 - المصدر السابق، 262/1.

لفظة (الدلالة) من التعريف، لأن التشبيه هو اشتراك الشيئين في الوصف وكلمة (الدلالة) جعلته دليلاً على الاشتراك، وجعلت الاشتراك مدلولاً له، فأصبح الدليل ومدلوله شيئاً واحداً وهذا لا يجوز في التعريف. **الثاني:** أنه لم يفصل بين التشبيه الوارد على جهة الاستعارة، كما في قولهم: (جاءني الأسد) وبين التشبيه الصريح كما في قولهم: (زيد كالأسد)، والتشبيه الصريح هو المقصود بالتعريف¹.

التعريف الثاني: "ركن من أركان البلاغة، لإخراج الخفي إلى الجلي، وإدناؤه البعيد من القريب"². وهذا التعريف لعبد الواحد ابن عبد الكريم السماكي الزملكاني (-651هـ) في كتابه التبيان، وردّه العلويّ لأمرين؛ الأول: أن ما ذكر هو فائدته، وليس فيه بيان ماهيته في ذاته، والثاني: أنه لم يفصل بين مضمّر الأداة ومظهر الأداة، وذكر الأداة جزء من مفهوم التشبيه³. **التعريف الثالث:** "الجمع بين الشئين أو الأشياء بمعنى ما بواسطة الكاف ونحوها"⁴. وهو المختار عند العلويّ؛ لأنه أخرج التشبيه مضمّر الأداة من التشبيه وجعله استعارة⁵.

وبذلك يتبين أن العلويّ اختار هذا التعريف على سابقه لأنه يراه جامعاً مانعاً، لأنه بين أن من حق من أراد تعريف ماهية من الماهيات أن يُورد في حدها أخصّ أوصافها، وأن يصونها عن النقوض⁶.

ونجدُ بهاء الدين السبكي (-773هـ) يعترض على القزويني (-739هـ) في تعريفه التشبيه "الدلالة على مشاركة أمرٍ لآخر في معنى"⁷، وموضع تعقيب لفظه (الدلالة) التي لم ترق للعلويّ قبله، وحجّته في ذلك أن الدلالة صفة اللفظ، أما التشبيه فصفة المتكلم⁸، ويرفض ما ذكره الخطيب الخالقي (-745هـ) الذي رأى أن التشبيه صفة المتكلم وكذلك الدلالة صفة للمتكلم وغيره، وهنا في هذا التعريف الاصطلاحي يُراد بها صفة المتكلم⁹.

ومهما يكن من أمر فلا طائل من هذا الخلاف، وذكر لفظه (الدلالة) لا يخرج التعريف عن شروطه الجامعة المانعة، فالدلالة صفة اللفظ، والتشبيه ولفظه فعل المتكلم، فلا مانع من أن تكون الدلالة صفة للمتكلم، فهو الذي يدلّ بلفظه على مشاركة أمرٍ لأمرٍ آخر في معنى.

الموضع الثاني: التفريق بين التشبيه والتّمثيل:

اعتراض ضياء الدين بن الأثير (-637هـ) على من سبقه في أنهم فرقوا بين التشبيه والتّمثيل وأفردوا لكلٍ منهما باباً، وهو يراهما شيئاً واحداً "لا فرق بينهما في أصل الوضع، يُقال شَبَّهْتُ هذا الشيءَ بهذا الشيءِ، كما يُقال: مثَلْتُه به"¹⁰. وابن الأثير عمّم ولم يسم من اعترض عليهم، والملاحظ أنه حين أثبت عدم الفرق بينهما اعتمد التعريف اللغوي لا الاصطلاحي.

وقد يكون المقصود باعتراض ابن الأثير قدامة؛ فلعله كان أول من عدّ التمثيل مخالفاً للتشبيه، وهو عنده من نعوت انتلاف اللفظ والمعنى. إذ قال: "هو أن يريد الشاعر إشارةً إلى معنى، فيضع كلاماً يدلّ على معنى آخر، وذلك المعنى الآخر والكلام مُنبئان عما أراد أن يُشير إليه"¹¹. ومثال ذلك قول الرّماح بن ميادة:

- 1 - يُنظر: المصدر السابق، 262/1.
- 2 - التبيان في علم البيان، عبد الواحد ابن عبد الكريم السماكي الزملكاني، تح: د. أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1964م، ص108. ويُنظر: الطراز، العلوي، 1/ 262، 263.
- 3 - يُنظر: الطراز، العلوي، 1/ 263.
- 4 - الطراز، العلوي، 1/ 263.
- 5 - يُنظر: الطراز، العلوي، 1/ 264.
- 6 - يُنظر: المصدر السابق، 1/ 263.
- 7 - الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، ص217.
- 8 - يُنظر: عروس الأفراح، بهاء الدين السبكي، تح: د. عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م، 20/2.
- 9 - يُنظر: المصدر السابق، 20/2، وكذلك يُنظر: مفتاح تلخيص المفتاح، محمد بن مظفر الخالقي، تح: أ.د. محمد هاشم محمود، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ط1، 2006م، ص493.
- 10 - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين ابن الأثير الجزري، قدّمه وعلّق عليه، د. أحمد الحوفي و د. بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، 2/ ص115.

أَلَمْ تَكُ فِي يَمْنَى يَدَيْكَ جَعَلْتَنِي فَلَا تَجْعَلْنِي بَعْدَهَا فِي شِمَالِكَا²

وتمثله هذا هو أحد طرق الكناية كالإرداف والمجاورة، لذلك يختلف عن التشبيه التمثيلي.
وعرف ابن سنان الخفاجي (-466هـ) التمثيل كما عرفه قدامة وذكر أمثله، وهو عنده من نوع الفصاحة والبلاغة³.
والشيخ عبد القاهر الجرجاني (-476هـ) يفرّد في أسرار البلاغة فصلاً للتفريق بين التشبيه والتمثيل، فقسم التشبيه إلى ضربين :

الأول: أن يكون التشبيه تشبيه الشيء بالشيء من جهة أمرٍ بين لا يحتاج فيه إلى تأويل، نحو تشبيه الخد بالورد، والشعر بالليل، والوجه بالنهار، والقدر بالعضن وغيرها من التشبيهات التي يكون الوجه فيها حسياً أو من الغرائز والطباع.
ثانيهما: أن يكون التشبيه محصلاً بضرب من التأويل بدرجات متفاوتة؛ منه ما يقرب مأخذه، كتشبيه الحجة بالشمس في الظهور، ومنه ما يحتاج إلى قدر من التأمل كتشبيه الألفاظ بالماء في السلاسة وكالنسيم في الرقة وكالعسل في الحلوة، ومنه ما يدق ويغمض ويحتاج في استخراج إلى فكرٍ وروية، كتشبيه كعب الأشقر لبني المهلب بالحلقة المفرغة التي لا يدرى أين طرفها⁴، والأخير الذي يحتاج في استخراج إلى فكرٍ وروية هو التمثيل أو التشبيه التمثيلي. ثم يختصر الجرجاني الفرق بقوله: "اعلم أن التشبيه عام، والتمثيل أخص منه، فكل تمثيل تشبيه، وليس كل تشبيه تمثيلاً"⁵.
ولعل السكاكي (-626 هـ) حسم الأمر حين عرف التشبيه التمثيلي: "ما كان الوجه فيه غير حقيقي، وكان مُنتزَعاً من عدة أمور"⁶.

والنتيجة التي يضعها البحث في هذا المضمار هي أن قدامة فصل التمثيل عن التشبيه من قاعدة جرى عليها يمكن استنتاجها من شواهد في التشبيه؛ وهي أن التشبيه مُقتصر على ما حوى أداة تشبيه، فقد أورد شواهد جميعها بأداة التشبيه إلا قول امرئ القيس:

لَهُ أَبْطَلَا ظَبْيٍ وَسَاقَا نَعَامَةٍ وَإِرْخَاءَ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيْبُ تَنْفُلٍ⁷

ثم قدر الأداة فيه⁸، أما في التمثيل فشواهد دون أداة تشبيه، وجميعها من الاستعارات والكنائيات والتشبيهات الخالية من أداة التشبيه، فقد جعل من التمثيل قول العباس بن مرداس:

كَانُوا أَمَامَ الْمُسْلِمِينَ دَرِيئَةً وَالْبَيْضُ يَوْمُنْزٍ عَلَيْهِمْ أَشْمُسُ⁹

والمقصود أن الدروع البيض كالشموس، وهذا تشبيه بليغ وقد أسماه تمثيلاً، وكذلك قول بعض الأعراب: فتى صدمته الكأس، فهذه استعارة والمراد: أسكرته الكأس، ولكنه جعلها تمثيلاً¹⁰. وجدير بالذكر أن قدامة لم يسم شيئاً مما أوردته في نقد الشعر باسم الاستعارة أو الكناية، فتفريقه بين التمثيل والتشبيه سببه النشأة الأولى لقوانين البلاغة وإشكالية الاصطلاح البلاغي.

الموضع الثالث: في كون التشبيه حقيقة أو مجازاً.

1 - نقد الشعر، قدامة بن جعفر، ص 159، 160.
2 - ديوان ابن ميادة، الرماح بن أمرد المرّي، جمع وتحقيق: محمد نايف الدليمي، مطبعة الجمهور، الموصل، ص 77.
3 - يُنظر: سرّ الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، صحّحه وعلّق عليه عبد المتعالي الصعيدي، مطبعة محمد علي صبيح، مصر، 1952م، ص 273.
4 - يُنظر: أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود شاكر، دار المدني، جدة، ص 94.
5 - المصدر السابق، ص 95.
6 - مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، تح: د. عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2000م، ص 455.
7 - ديوان امرئ القيس، ص 58.
8 - يُنظر: نقد الشعر، قدامة، ص 124-130.
9 - ديوان العباس بن مرداس، تح: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1991م، ص 69.
10 - يُنظر: المصدر السابق، ص 159-162.

يتطرق العلوي لهذه القضية متعقبا رأي المطرزي وابن الزملاكي اللذين رفضا أن يكون التشبيه من المجاز¹، ثم يبين أن التشبيه قسمان؛ الأول: مُضْمَرُ الأداة، كقولنا: (زيدٌ كالأسد) و(لقيني منه أسد)، وهذا في رأيه معدود في المجاز، ولا خلاف في ذلك عند المطرزي وابن الزملاكي، والثاني: مُظْهِرُ الأداة، كقولنا: هو كالبحر كرمًا، وكالقمر نورًا، وهذا الذي حصل فيه الخلاف، وللعلماء فيه مذهبان:

المذهب الأول: أنه معدود في المجاز، وهو رأي ضياء الدين بن الأثير، وحجته أن (زيد أسد) مجاز، وهذا يستوجب أن يكون (زيد كالأسد) مجازًا، فلا فرق بين العبارتين إلا في ظهور الأداة وإضمائها، وظهورها إن لم يزد الكلام قوة ودخولاً في المجاز لم يكن مُخرِجًا له عن المجاز².

المذهب الثاني: إنكار أن يكون معدودًا في المجاز، وسار على هذا المذهب المطرزي وابن الزملاكي³ وغيرهما، وحجته أن المجاز استعمال اللفظ في غير موضعه الأصلي، و(زيد كالأسد) مستعمل في موضوعه في الأصل⁴. والعلوي لا يرى في القضية فائدة كبيرة ويعدل عنها، ويُعد الخلاف فيها لفظيًا⁵.

وجدير بالذكر أن حجة ضياء الدين بن الأثير الواردة في المذهب الأول واهية، فلا يُعقل أنه لا يميز الفرق بين إظهار الأداة وإضمائها، فظهور الأداة في قولنا: (زيد كالأسد) يفيد التقارب والتشابه بين زيد والأسد، لكن لا يجعل زيدًا داخلًا في جنس الأسد وأنه واحد من أفرادها، لذلك يبقى زيد بشرًا وتبقى العبارة في حدود الحقيقة لا تتعداها، أما حذف الأداة في قولنا: (زيد أسد) فيجعل زيدًا فردًا من أفراد حقيقة الأسد خارجًا عن حقيقة البشر، والغاية المبالغة، ومن هنا يقترب الكلام من المجاز، وتنشأ بذرة الخلاف في التشبيه؛ حقيقة هو أم مجاز؟.

ونجد بهاء الدين السبكي يخوض في هذا الخلاف ويستفيض في الاعتراض والرد والاحتجاج حين يشرح عبارة القزويني لما ذكر علوم البيان في إيضاحه: "فانحصر المقصود بالتشبيه والمجاز والكنائية، وقُدِّم التشبيه على المجاز لما ذكرنا من ابتداء الاستعارة التي هي مجاز على التشبيه، وقُدِّم المجاز لنزول معناه من معناها⁶ منزلة الجزء من الكل"⁷.

واستدل بهاء الدين السبكي بهذا التقسيم ليثبت أن التشبيه حقيقة لا مجاز، فقال: "بهذا التقسيم يُعلم بأن التشبيه حقيقة، وهذا مما لا يشك فيه ذو تحقيق، إذا كان مُصرِّحًا فيه بالأداة، نحو: زيد كالأسد. نعم إذا حذفت أداته، نحو: زيد أسد، ففيه مجاز الحذف"⁸. فالتشبيه عنده حقيقة لا مجاز بشرط ذكر الأداة، أما عند حذفها ففيه مجاز الحذف. وهو يختلف عن المجاز اللغوي الذي يُستعمل فيه اللفظ في غير ما وُضع له في الأصل.

ثم يورد السبكي على من سبقه اعتراضين في هذه القضية:

الاعتراض الأول: على ابن الأثير الحلبي (-699هـ) صاحب كتاب (كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة)، حيث ذكر ابن الأثير الحلبي: "قال قوم: إن التشبيه من باب الحقيقة، والذي عليه جمهور علماء البيان أن التشبيه مجاز، وهو الأصح، والله أعلم"⁹. والسبكي لا يسلم بصحة ما نقله ابن الأثير عن العلماء ويرفض الرأي رفضًا تامًا، ولا وجه لقبوله إلا بشبهة باطلة وهي: أن ندعي أن معنى (زيد كالأسد) مشابته في كل الأمور، وأن ذلك متعذر، فيقول: "هذه شبهة باطلة مبنية

1 - يُنظر: الإيضاح في شرح مقامات الحريري، المطرزي، ص19. والتبيان، ابن الزملاكي، ص109.

2 - يُنظر: الطراز، العلوي، 265/1.

3 - يُنظر: الإيضاح في شرح مقامات الحريري، المطرزي، ص19. والتبيان، ابن الزملاكي، ص109.

4 - يُنظر: المصدر السابق، 265/1-266.

5 - المصدر السابق، 266/1.

6 - الضمير يعود على الكناية.

7 - الإيضاح، القزويني، ص216.

8 - عروس الأفراح، السبكي، 20/2.

9 - تعدد الوصول إلى كتاب (كنز البراعة)، لذلك ينظر في كتاب: (جوهر الكنز، مختصر كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة)، نجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير الحلبي، تح: د. محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص60.

على باطل¹. لذلك رفض هذا الرأي، وأبطل تلك الحجة، وحرى به أن يرفضها؛ لأن قولنا: زيد كالأسد، لم يتجاوز فيه اللفظ المعنى الوضعي، ف(زيد) و(أسد) كل منهما يدل على الحقيقة التي وُضع لها، أما المجاز فيقتضي نقله من معناه الوضعي إلى معنى غير وضعي.

الاعتراض الثاني: على قول ابن رشيق في العمدة: "أما كون التشبيه داخلاً تحت المجاز فلأن المتشابهين في أكثر الأشياء إنما يتشابهان بالمقاربة على المسامحة والاصطلاح"².

وتتضح حجة ابن رشيق في عد التشبيه مجازاً في أن المشبه والمشبه به يشتركان مجازاً بالمقاربة على المسامحة لا على الحقيقة، والسبكي يبطل هذه الحجة ويرى أنها الحجة نفسها التي تقدمت في الاعتراض السابق؛ وهي الادعاء أن معنى (زيد كالأسد) مشابهته في كل الأمور³. وربما قصد أن الأشياء تتشابه بالصفات على مبدأ التقارب فيها بشكل نسبي لا مطلق، فشجاعة زيد ليست هي شجاعة الأسد، وإنما جعلناها مساوية لها من باب التسامح لا الحقيقة فيكون التشبيه مجازاً. وجاءت هذه المقاربة بدخول أداة التشبيه؛ لأنه يرى أن وجودها للمقاربة، وهذا الرأي أيضاً مرفوض لأن التشبيه في الاصطلاح مبني على اشتراك الطرفين في الصفة، وهو اشتراك أغلبه حقيقي إلا في حال وجود وجه الشبه في أحد الطرفين ادعاءً.

وبعد ذلك يتبين أن التشبيه حقيقة لا مجاز، وجعل التشبيه مجازاً بدعوى اشتراك الطرفين في جميع الصفات مرفوض؛ فالمتكلم حين يأتي بالتشبيه مفصلاً بذكر وجه الشبه يمنع المجاز في عبارته، كقول ابن الرومي:

يا شبيه البدر في الحسد من وفي بُعد المنال
جُد فقد تنفجر الصخ رة بالماء الزلال⁴

فبعد أن شبه المحبوب بالبدر فصل الوجه ولم يجمع، فاقتصر على (الحسن وبُعد المنال)، وتحديد وجه الوجه منع دخول جميع الصفات كالشكل المدور واللون وغيرها، فلا وجه للمجاز المبني على دخول الصفات المشتركة جميعها أو أكثرها. وكذلك لو كان التشبيه محذوف الوجه كما في التشبيه البليغ أو المجمع لا يمكن دخول الصفات المشتركة جميعها، ففي قولهم: (زيد أسد) أو (زيد كالأسد) لا يخطر في ذهن السامع إلا الشجاعة، دون دخول صفات أخرى كالشكل وغيرها. فهم وإن لم يحددوا الوجه المشترك أحياناً لكنه يفهم إما بإعمال العقل وتحديد المشترك أو لمحه من خلال المشبه به، لأنه يكون مثلاً أعلى في هذه الصفة (عرفاً أو اعتقاداً أو عقلاً)، فعند ذكر الأسد نعرف أنه مثل أعلى في الشجاعة لا في هيئة مخالبة أو أنيابه، والحرير مثل للنعومة والرقّة لا للنسج، وهكذا، ما يدل على أن التشبيه الذي حذفت منه الوجه لا يُراد به جميع الصفات، فالمتكلم لم يأت بالتشبيه لولا حضور الصفة الجامعة في ذهنه ويحذفها من كلامه تاركاً استنتاجها للمتلقى، فيترك عنده لذة الاكتشاف، أما أن يأتي المتكلم بالطرفين من دون أن يعقل وجه الشبه بينهما فهذا ضرب من العبث لا البلاغة والفصاحة. ولعل إدراك وجه الشبه أهم شيء في التشبيه، ولولا إدراكه لما كان للتشبيه معنى يستحق الاهتمام، وهذا ما جعل الشيخ عبد القاهر الجرجاني يرتب التشبيه في مراتب متفاوتة تبعاً لطرق اكتشاف وجه الشبه؛ بأن يكون تشبيه الشيء بالشيء من جهة أمر بين لا يحتاج فيه إلى تأويل، أو أن يكون التشبيه مخصصاً بضرب من التأويل بدرجات متفاوتة؛ منه ما يقرب مأخذه، ومنه ما يحتاج إلى قدر من التأمل، ومنه ما يدق ويغمض ويحتاج في استخراجهِ إلى فكر وروية⁵. وكلام الجرجاني دليل قاطع على أن وجه الشبه وإن لم يذكره المتكلم - حاضر في نفسه، ولا بد للسامع أن يلمحه ولا يمكن دخول الصفات المشتركة جميعها.

¹ - عروس الأفراح، السبكي، 20/2.

² - العمدة، ابن رشيق، 1/ 268.

³ - يُنظر: عروس الأفراح، السبكي، 20/2.

⁴ - ديوان ابن الرومي، شرح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2002م، 73/3.

⁵ - يُنظر: أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص94.

ونخلص بذلك إلى أنّ حذف وجه الشبه من اللفظ لا يعني أنّ المتكلم أراد جميع الصفات المشتركة، بل صفة يُعيّنها اشتهاؤ (المشبه به) بها، أو السياق وإعمال العقل في اكتشافها، فإذا أغفلها المتكلم في لفظه فإنّه لم يُغفلها في نفسه. من هنا يتبيّن أنّ التشبيه حقيقة وأنّ المجاز في ادّعاء الاشتراك في كلّ الصفات لا وجود له ألبتة.

الموضع الرابع : الخلاف في عدّ الكلام تشبيهاً أو استعارة، في حال ذكر الطرفين، وكان المشبه به خبراً لمبتدئاً أو خبراً لحرفٍ ناسخٍ أو فعلٍ ناقصٍ أو ما أصله خبرٌ أو حالاً.

تطرق لهذه القضية بهاء الدين السبكي في أحد تنبيهاته، فيرى أنّ (زيدٌ أسدٌ) على قسمين؛ الأول: يُقصد به التشبيه فتكون الأداة مقدّرة: (زيد كأسدٍ). والثاني: يُقصد به الاستعارة، فلا تكون الأداة مقدّرة، ويكون (أسد) غير مُستعمل في حقيقته، وذكر (زيد) والإخبار عنه بما لا يصلح له في الحقيقة قرينة صارفة إلى الاستعارة، لأنّ الإخبار عن زيد بما لا يصلح له في الحقيقة مجاز، والاستعارة من المجاز، أما التشبيه فحقيقة، فإن قامت قرينة على حذف الأداة فهو تشبيه، وإن لم تقم فهو بين إضمارٍ للأداة؛ فيكون تشبيهاً، وعدم إضمارها؛ فيكون استعارةً والاستعارة أولى¹. وهو بذلك يفصل القول في القضية مُستعيناً بتصنيف الكلام بين الحقيقة والمجاز، فإنّ حمل على الحقيقة فهو تشبيه، وإنّ حمل على المجاز فهو استعارة.

والسبكي بعد أن أبدى رأيه استفاض في اعتراضاته على العلماء بجملة من الردود، فذكر آراءهم ثم ردّ عليها، وفيما سيأتي تلخيص ذلك وإيضاحه:

الرأي الأول: رأي الزمخشري (-538هـ) حين فسّر قوله تعالى: ﴿صُمُّكُمْ عُمِّيْ لَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾².

يرى الزمخشري أنّ (صمّ بكم) تشبيه بليغ لا استعارة، "لأنّ المستعار له مذكور وهو المنافقون³، والاستعارة تُطلق حيث يطوى ذكر المستعار له، ويُجعل الكلام خلواً عنه صالحاً لأنّ يراد به المنقول عنه والمنقول إليه⁴ لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام"⁵. وهو يقصد بذلك أنّ لفظ الاستعارة يُمكنُ حملُه على الحقيقة وحمله على المجاز في الوقت نفسه لولا قرينة صارفة إلى أحدهما؛ فقولنا: (أرأينا أسداً) يُمكنُ حملُه على وجهين، الأول: أنا رأينا أسداً حقيقياً، ويكون الكلام حقيقة لا استعارة، والثاني: أنا رأينا رجلاً متّصفاً بالشجاعة، فيكون لفظ الأسد استعارة لا حقيقة، وهنا يأتي دور القرينة لتصرف الكلام إلى أحد الوجهين دون الآخر. وحجّة الزمخشري في أنّ (صمّ بكم) تشبيه لا استعارة هي ذكر المستعار له (المنافقون)، والاستعارة تستوجب طيه.

الرأي الثاني: رأي السكاكي:

يرى السكاكي أنّ (زيدٌ أسدٌ) وقرينه المحذوف المبتدأ كما في (صمّ بكم) عدّا تشبيهاً، ويبين السبب بقوله: "لأنّك حين أوقعت (أسداً) - وهو مفرد غير جملة - خبراً لـ (زيد) استدعى أن يكون هو إياه، مثله في (زيدٌ منطلقٌ)، في أنّ الذي هو زيد بعينه منطلقٌ، وإلا كان (زيدٌ أسدٌ) مجرد تعديد، نحو: (خيل، فرس) لا إسناداً، لكن العقل يأبى أن يكون الذي هو إنسان هو بعينه أسداً، فيلزم لامتناع اسم الجنس وصفاً للإنسان، حتى يصح إسناده إلى المبتدأ المصير إلى التشبيه بحذف كلمته⁶ قصداً إلى المبالغة، وإذا عرفت أنّ وجود طرفي التشبيه يمنع حمل الكلام على غير التشبيه، عرفت أنّ فقد كلمة التشبيه لا تؤثر إلّا في الظاهر"⁷.

1 - يُنظر: عروس الأفراح، السبكي، 23/2.

2 - سورة: (البقرة)، الآية: (18).

3 - لم ترد كلمة (المنافقون) صراحةً لكنّ عناهم الله تعالى بقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾، سورة (البقرة)، الآية (8).

4 - المنقول عنه: المستعار منه، والمنقول إليه: المستعار له.

5 - الكشاف، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، اعتنى به: خليل محمود شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط3، 2009م، ص52.

6 - كلمة التشبيه: أداته.

7 - مفتاح العلوم، السكاكي، ص463.

يَتَضَحُّ أَنَّ حُجَّةَ السَّكَائِي فِي عَدِّ الْكَلَامِ السَّابِقِ تَشْبِيهًا لَا اسْتِعَارَةً هُوَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِسْنَادُ (أَسَدٍ) إِلَى (زَيْدٍ) عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّ زَيْدًا هُوَ بَعِينُهُ أَسَدٌ، وَإِنَّمَا صَحَّ الْإِسْنَادُ مِنْ بَابِ التَّشْبِيهِ، وَخُذِفَتْ أَدَاتُهُ لِلْمُبَالَغَةِ، وَذَكَرُ طَرَفِي التَّشْبِيهِ دَلِيلًا عَلَى التَّشْبِيهِ لَا الْاسْتِعَارَةِ.

الرأي الثالث: رأي القزويني:

يرى القزويني أَنَّ "الاسمَ إذا وَقَعَ هذه المواقع فالكلام موضوع لإثبات معناه لما يعتمد عليه أو نفيه عنه، فإذا قُلْتُ: (زَيْدٌ أَسَدٌ) فَقَدْ وَضَعْتَ كَلَامَكَ فِي الظَّاهِرِ لِإثبات معنى الأسد لزيد، وإذا امتنع إثبات ذلك له على الحقيقة كان لإثبات شبه من الأسد له، فيكون اجتلابه لإثبات التشبيه، فيكون خليقاً بأن يُسمَّى تشبيهاً، إذ كان إنَّما جاء ليفيده، بخلاف الحالة الأولى¹ فإنَّ الاسمَ فيها لم يُجْتَلَبْ لإثبات معناه للشيء كما إذا قلت جاءني أسدٌ ورأيتُ أسداً، فإنَّ الكلامَ في ذلك موضوع لإثبات المجيء واقعاً من الأسد والرؤية واقعة منك عليه لا لإثبات معنى الأسد لشيء، فلم يكن ذكر المشبه به لإثبات التشبيه وصار قصد التشبيه مكنوناً في الضمير لا يُعلم إلا بعد الرجوع إلى شيء من النظر، ووجه آخر في كون التشبيه مكنوناً في الضمير، وهو أنه إذا لم يكن المشبه مذكوراً جاز أن يتوهم السامع في ظاهر الحال أنَّ المراد باسم المشبه به ما هو موضوع له فلا يُعلم قصد التشبيه فيه إلا بعد شيء من التأمل بخلاف الحالة الثانية فإنه يمتنع ذلك فيه مع كون المشبه مذكوراً أو مقدراً².

يعدُّ القزويني (زَيْدٌ أَسَدٌ) تشبيهاً، وحجته في ذلك أَنَّهُ إذا امتنع إثبات معنى الأسد لزيد على الحقيقة كان مجيء كلمة (أَسَدٍ) لإثبات شبه من الأسد له، ممَّا يدلُّ على أَنَّ الكلامَ تشبيهاً لا استعارةً، ويفرق بين سبب اجتلاب كلمة (زيد) في ذلك التشبيه وبين سبب اجتلابها في الاستعارة: (جاءني أسدٌ) ومثيلتها (رأيتُ أسداً)، فـ(أَسَدٍ) في التشبيه جاء لإثبات شبه من الأسد لزيد، أمَّا في الاستعارة فـ(أَسَدٍ) جاء لإثبات أَنَّ المجيء وقع منه والرؤية وقعت عليه، أي لإثبات معنى الفاعلية والمفعولية، والتشبيه الذي تضمنته الاستعارة لا علاقة له بظاهر الإسناد بل لعلاقة بين لفظ أسد و ضمير الفاعل والمفعول الذي أستير لفظ أسد لهما وهذه العلاقة تحتاج إلى تأمل.

وبهاء الدين السبكي يرفض ما ذكره السابقون ومن تبعهم في إثبات أَنَّ ما ذكره تشبيه لا استعارة، ويقدم في ذلك مجموعة من الحجج، منها:

الحجة الأولى: أَنَّهُ يرفض دليلهم على أَنَّ (زَيْدٌ أَسَدٌ) تشبيه، ودليلهم: "(زَيْدٌ أَسَدٌ) لم يكن استعارة، لامتناع إمكان حمل الكلام على الحقيقة، وأنَّ من شرط الاستعارة إمكان حمل الكلام على الحقيقة في الظاهر وتناسي التشبيه"³. وحجته في ذلك أَنَّ ما قالوه ليس من شروط الاستعارة، بل لو عكس الكلام وقيل: شرط الاستعارة عدم صلاحية حمل الكلام على الحقيقة، لكان أقرب للصواب، لأنَّ للاستعارة قرينة صارفة عن الحقيقة، فالاستعارة مجاز⁴.

ولعلَّ من الإنصاف أن يُقال: إنَّ الشرط الذي وضعه العلماء للاستعارة سليم لا طعن فيه؛ لأنَّهم قصدوا الاستعارة التصريحية التي تخلو من القرينة اللفظية، كما في: (رأيتُ أسداً)، فهذا الكلام يمكن حمله على الحقيقة، فيكون المرئي أسداً حقيقةً، ويمكن حمله على المجاز، فيكون المرئي رجلاً شجاعاً، وكذلك الشرط الذي ذكره السبكي للاستعارة سليم لا طعن فيه، لكنَّه يصلح للاستعارة التي تحوي قرينة لفظية صارفة عن الحقيقة، كالتصريح في: (رأيتُ أسداً يضرب بالسيف)، والمكنية في: (المنية أنشبت أظفارها)، فهاتان الاستعارتان لا يمكن حملهما على الحقيقة والمجاز معاً، بل على المجاز وحده، لأنَّ القرينة اللفظية (يضرب بالسيف) منعته أن يراد الأسد حقيقةً، وإسناد القرينة اللفظية (أنشبت أظفارها) إلى (المنية) لا يمكن حمله على الحقيقة. لكنَّ السبكي لم يوفق في مُحاجة الزمخشري ووضَّع دليلاً في غير موضعه؛ لأنَّ

1 - حين لا يكون المشبه مذكوراً، كما في قولهم: رنث لنا ظبية، ويريدون بذلك امرأة، وقولهم: لقيني أسد، ويريدون به الرجل الشجاع.

2 - الإيضاح، القزويني، ص 287.

3 - عروس الأفراح، السبكي، 24/2، 25.

4 - يُنظر: المصدر السابق، 25/2.

العلماء قارنوا التشبيه البليغ: (زيدٌ أسدٌ) وقرينه المحذوف المبتدأ كما في: (صمٌ بكم) مع التصريحية: (رايتُ أسداً) وأمثالها التي يجوز حملها على الحقيقة والمجاز، ومقارنتهم صائبة؛ لأن (زيدٌ أسدٌ) وقرينه المحذوف المبتدأ كما في (صمٌ بكم) يتقاربان ويلتبان بالتصريحية (رايتُ أسداً) وأمثالها، فأثبتوا أن (زيدٌ أسدٌ) بخلافها، مما يدل على أنه ليس استعارة، أما دليل السبكي فيدور في فلك المكنية والتصريحية ذات القرينة اللفظية وهما لا يلتبان مع التشبيه البليغ.

الحجة الثانية: أن القزويني وكل من تكلم في قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ﴾¹، وقوله: ﴿فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ﴾² جعلوا (حصيداً) و(هشيماً) استعارة، وهذا يناقض قولهم: إذا وقع المشبه به خبراً أو حالاً يكون تشبيهاً³.

ويمكن القول: إن هذه الحجة مردودة؛ لأن (حصيداً وهشيماً) مشتقان، لا يصلح أن يقعاً مشبهاً به، لأن التشبيه مبني على أن يكون المشبه به اسم جنس، والمشبه به يكون موصوفاً لا صفة، والأصل في الموصوفية هو الحقائق، كقولنا: "جسمٌ أبيضٌ، وبياضٌ صافٍ"، دون معاني الأفعال والصفات المشتقة منها والحروف. وقد ذكر ذلك السكاكي ونقله القزويني في إيضاحه، ومَرَّ عليه السبكي وناقشه وهو يعلم ذلك علم اليقين⁴.

والسكاكي يجعل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَارْتَبَتْ وَظَنَ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فْجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾⁵ من أمثلة وجه الشبه المركب العقلي⁶، وعند العودة إلى بعض مُفسّري القرآن نجدهم يُشيرون إلى أن الآية تتضمن تشبيهاً تمثلياً، فقد "شَبَّهَتْ حال الدنيا في سرعة تقصّيبها وانقراض نعيمها بعد الإقبال بحال نبات الأرض في جفافه وذهابه خطاماً بعد ما التفت وتكاثف وزين الأرض بخضرته ورفيغته"⁷، والضمير في (جعلناها) عائد إلى الأرض، وابن عاشور يقول: "الإخبار عن الأرض بحصيد على طريقة المجاز العقلي وإنما المحصود زرْعها"⁸، والراجع أنه لا يوجد تشبيه ولا استعارة في قوله تعالى: (فجعلناها حصيداً)، وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾⁹، فالتشبيه تمثلي بين حال الدنيا وحال نبات الأرض¹⁰، والضمير في (فأصبح هشيماً) يعود للنبات، والنبات في حقيقته يُصبح هشيماً عندما ييبس¹¹، فالراجع أنه لا يوجد تشبيه ولا استعارة في (فأصبح هشيماً). لذلك تبطل حجة السبكي.

الحجة الثالثة: أن الزماني وغيره جعلوا (مبصرة) في قوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَا نُوحًا النِّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾¹² من الاستعارة مع أنها حال، وجعل الزماني وفخر الدين الرازي والزمجاني (سراجاً) في قوله تعالى: ﴿وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾¹³ من الاستعارة وإن كان حالاً¹⁴.

1 - سورة (يونس)، الآية: 24.

2 - سورة (الكهف)، الآية: (45).

3 - عروس الأفراح، السبكي، 25/2.

4 - المصدر السابق، 167/2.

5 - سورة (يونس)، الآية: 24.

6 - يُنظر: المفتاح، السكاكي، ص 461.

7 - الكشاف، الزمخشري، ص 461. ويُنظر: الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 2006م، 477/10. والتحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار التونسية للنشر، تونس، 1984م، 11/141.

8 - التحرير والتنوير، ابن عاشور، 11/144.

9 - سورة (الكهف)، الآية: (45).

10 - يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ص 621. و الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 288/13. والتحرير والتنوير، ابن عاشور، 15/331، 332.

11 - يُنظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 13/289.

12 - سورة (الإسراء)، الآية: (59).

13 - سورة (الأحزاب)، الآية: (46).

14 - يُنظر: عروس الأفراح، السبكي، 25/2.

وهذه الحجة ضعيفة؛ لأنَّ السُّبكيَّ استدَلَّ بكلام الرُّمانيِّ، والرُّمانيُّ ليس من القائلين: إِنَّ (زَيْدٌ أَسَدٌ) تشبيهه، بل يتبيَّن من الشواهد التي اختارها أَنَّهُ يجعل ما ذُكرت فيه أداة التشبيه تشبيهاً، أمَّا عند حذفها فيجعلها استعارة، إذ يرى أَنَّ "التشبيه البليغ إخراج الأغمض إلى الأظهر بأداة التشبيه مع حُسْن التَّأليف"¹.

وكذلك الرازيُّ لم يذكر أَنَّ (سراجاً) في الآية استعارة، بل قال: "لَمَّا ثَبَت أَنَّ التصريح بذكر المشبَّه ينافي الاستعارة، ظهر أَنَّ اللفظ المستعار لا يُمْكِن وقوعه موقع الخبر، ولا ما يجري مجراه، كالحال... فالسراج ليس بمستعار"².

الحُجَّةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ السُّبكيَّ يرفضُ عبارتهم: (إذا امتنع إثبات معنى الأسد لزَيْدٍ على الحقيقة كان لإثبات شبه من الأسد له، فيكونُ اجتلابه لإثبات التشبيه) ويستدلُّ على بطلانها بقول الشاعرة: **فإنما هي إقبال وإدبار**³.

فهنا يمتنع أن يكون المسند (المصدر: إقبال) هو نفسه المسند إليه (الضمير: هي)، ولا متناع ذلك يجب أن يكون الكلام تشبيهاً على رأي من خالفهم السُّبكيُّ، وهو يرفض ذلك ويحاججهم بأنَّه لا يصح تقدير الأداة فلا يُقال: هي كإقبال وإدبار⁴.

وهذه الحجة ضعيفة لأنَّ التقدير: هي مُقْبِلَةٌ ومُدْبِرَةٌ، فيكون الإسناد لإثبات المعنى لا للتشبيه، لكنَّ وُضْع المصدر موضع اسم الفاعل للمبالغة في المعنى، كما نقول: زَيْدٌ مجتهدٌ، بل هو الاجتهادُ عَيْنُهُ. وبذلك يتبيَّن أَنَّهُ لا خلل في عبارة العلماء (إذا امتنع إثبات معنى الأسد لزَيْدٍ على الحقيقة كان لإثبات شبه من الأسد له، فيكونُ اجتلابه لإثبات التشبيه)، ولا تناقض بين قولهم وقول الشاعرة.

الحُجَّةُ الْخَامِسَةُ: يرى السُّبكيُّ أَنَّهُ ممَّا يطعنُ برأي مخالفه ما ذكره النُّحاة عن آخرهم في: (زَيْدٌ زَهِيرٌ شعراً)، فإنَّه لا يوافق ما ذكره بل يشهد على أَنَّهُ استعارة⁵.

وهذه حجةٌ ضعيفةٌ أيضاً، فالبعبارة المذكورة من الأمثلة التي ضربها النُّحاة لمجيء المصدر المنكَّر حالاً وهو كلمة (علماً) ومنهم من خالف ذلك فجعلها تمييزاً، وكلا الفريقين يُقدِّر القول السابق بـ(زَيْدٌ مثل زهير في الشعر) ومن جعل (شعراً) حالاً جعل أداة التشبيه المقدَّرة هي العامل في الحال⁶. وتقدير أداة التشبيه (مثل) يجعل القول السابق تشبيهاً لا استعارة، لأنَّ إضمار الأداة دليلٌ على التشبيه باتِّفاق العلماء ومنهم السُّبكيُّ⁷.

الحُجَّةُ السَّادِسَةُ: ما ذكره الزمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿نَسَاكُمْ حَرْثُكُمْ﴾⁸ فقد قال: "وهذا مجازٌ، شَبَّهَهُنَّ بالمحارث"⁹، ويرى السُّبكيُّ أَنَّ قوله: (وهذا مجازٌ) صريحٌ في أَنَّهُ استعارة¹⁰.

وهذه الحُجَّةُ أيضاً واهية، لأنَّ السُّبكيَّ اجتزأ بكلام الزمخشريِّ، فقد ورد في الكشف: "﴿حَرْثُكُمْ﴾: مواضعُ الحَرْثِ لَكُمْ. وهذا مجازٌ، شَبَّهَنَ بِالْمَحَارِثِ"¹¹. والزمخشريُّ قصدَ بالمجاز مجازَ الحذف؛ فقد حُذِفَتْ كلمة (مواضع)، و وُضِعَ المُضَافُ

1 - ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، الرمانى والخطابى وعبد القاهر الجرجاني، ص 81.
2 - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تح: د. نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر، بيروت، ط1، 2004م، ص142.
3 - البيت: ترتفع ما رعت حتى إذا اذكرت فإنما هي إقبال وإدبار. ديوان الخنساء، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2004م، ص46.
4 - يُنظر: عروس الأفراح، السُّبكيُّ، 25/2.
5 - يُنظر: المصدر السابق، 25/2.
6 - يُنظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م، ص232. وكذلك: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط1، 2000م، 300/5. وكذلك: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ابن حيَّان الأندلسي، تح: د. رجب عثمان محمد، و د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م، ج3 / ص 1572.
7 - يُنظر: عروس الأفراح، السُّبكيُّ، 23/2.
8 - سورة: (البقرة)، الآية 223.
9 - الكشف، الزمخشري، ص130.
10 - يُنظر: عروس الأفراح، السُّبكيُّ، 26/2.
11 - الكشف، الزمخشري، ص130.

إليه موضع المضاف، وفسر كلمة (مواضع) بالمحارث، وهي جمع (محرث)، وهو اسم مكان، وتقصّد به الأرض، فكلمة (محارث) المحذوفة هي المشبهة به، وليس كلمة (حرث) التي وقعت خبراً، وبذلك تبطل حجة السبكي.

الحجة السابعة: أنّ الزمخشري يرى (بالحضور) استعارة في قول الأخطل:

وشاربٍ مَرِجٍ بالكأسِ نادمني لا بالحضور ولا فيها بسوار¹

والحضور: الذي لا يقرب النساء حصراً لنفسه، أي: منعاً لها من الشهوات، فاستعير الحضور لمن لا يدخل في اللعب واللهو²، وهو هنا خبر، والسبكي يرى أنّ رأي الزمخشري هذا يناقض رأيه المتقدم حين صرح أنّ المشبهة به حين يكون خبراً فالكلام تشبيه لا استعارة³.

وكذلك هذه حجة مردودة، فالزمخشري قصد استعارة لفظ (الحضور) من الممتنع عن إتيان النساء إلى الممتنع عن الدخول في اللعب واللهو، وهي استعارة تصريحية حذف طرفها الأول وهو المشبهة: (الممتنع عن إتيان النساء) وصرح بطرفها الثاني المشبهة به (الممتنع عن الدخول في اللعب واللهو)، وتختلف عن إجراء السبكي لها؛ فهو يجعل المشبهة المبتدأ (شارب) المجرور لفظاً يواو رب ويجعل المشبهة به (الحضور)، وشتان بين الإجراءين.

الحجة الثامنة: التنوخي (-748هـ) في الأقصى القريب جزم أنّ (زيد أسد) استعارة، وكذلك البغدادي (-517هـ) في قوانين البلاغة⁴.

هذا القول لا يصلح حجة على السكاكي والقزويني ومن وافقهم؛ لأنّ التنوخي ليس من فريقهما، بل هو من الفريق الآخر الذي لا يشترط حذف أحد طرفي التشبيه في الاستعارة، فقد ذكر في الأقصى القريب عند ذكر الاستعارة: "ومنها ما يُذكر معه اسم المنقول إليه كقولك: (زيد أسد) إخباراً، (وجاء زيد الأسد) صفة"⁵.

أما البغدادي فلم يذكر في كتابه قانون البلاغة⁶ أنّ (زيد أسد) استعارة، ولم يتطرق لمثل ذلك، بل عرّف الاستعارة بقوله: "نقل الكلمة عن شيء وضعت له إلى شيء لم توضع له"⁷، فتعريفه للاستعارة يوحي بأنه يُناصر الرأي القائل بطي أحد طرفيها. وحين ذكر التشبيه لم يُعرّفه ولم يذكر قانوناً نظرياً له، بل جعل من شواهد⁸ قول عدي بن الرقاع في وصف حمار وحشي وأتان:

يتعاونان من الغبار ملاءة سوداء مُحَكَّمَةٌ هُما نَسْجَاهُ⁹

فهو يرى أنّ المشبهة الغبار والمشبهة به الملاءة، ولم يجعل الكلام استعارة بل تشبيه بليغ رغم أنّ طرفي التشبيه لم يقعا مبتدأ وخبراً أو ما أصله كذلك، لكن ذكر الطرفين جعل الكلام تشبيهاً لا استعارة.

الحجة التاسعة: السكاكي والقزويني وغيرهما جعلوا من الاستعارة: **تحية بينهم ضرب وجيع¹⁰**، وقولهم: عتائب السيف، مع أنّ (ضرب) و(السيف) خبر، وهذا يناقض رأيهم¹¹.

1 - ديوان الأخطل، تج: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1994م، ص141.

2 - يُنظر: الكشاف، الزمخشري، ص171.

3 - يُنظر: عروس الأفراح، السبكي، 26/2.

4 - يُنظر: المصدر السابق، 26/2.

5 - الأقصى القريب في علم البيان، زين الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرو التنوخي، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1327هـ، ص40.

6 - بهاء الدين السبكي ذكره باسم (قوانين البلاغة) أما محقق الكتاب فحقّقه باسم (قانون البلاغة).

7 - قانون البلاغة في نقد النثر والشعر، أبو طاهر محمد بن حيدر البغدادي، تج: د. محسن عياض عجيل، مؤسسة الرسالة، ص90.

8 - يُنظر: المصدر السابق، ص139.

9 - ديوان عدي بن الرقاع العاملي، جمعه وشرحه د. حسن محمد نور الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990م، ص50.

10 - عجز بيت، صدره: وخيل قد دلفت بها بخيل. شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي، جمعه ونسقه: مطاع طرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1985م.

11 - يُنظر: عروس الأفراح، السبكي، 26/2.

وهذه حُجَّةٌ مردودةٌ لأنَّ السَّكَّاءِيَّ والقزوينيَّ لم يُصرِّحاً بأنَّ المثالين من الاستعارة، بل ساقا المثالين لإثبات أنَّ الأسدَ في الاستعارة (رأيتُ أسداً) مجازٌ عقليٌّ، نظرًا إلى الدعوى، لأنَّ استعارة الأسد للرجل مبنيةٌ على دخول الرجل في جنس الأسود بناءً على ادِّعاء أنَّ أفرادَ جنسِ الأسدِ قسمان بطريق التَّأويل: مُتعارَفٌ وهو حقيقةُ الأسدِ، وغيرُ متعارَفٍ وهو الرجلُ الشجاعُ، ولإثبات إمكانيةِ دعوى أنَّ أفرادَ اسمِ الجنسِ قسمان بطريق التَّأويلِ ضرباً أمثلةً تدلُّ على أنَّ هذه الدعوى واردةٌ في الشعر ومن أمثلتهم قولُ المتنبي:

نحن قومٌ مِ الجنِّ في زِي ناسٍ فوق طيرٍ لها شخوصُ الجمال¹

فالجُنَّ نوعان: الجنُّ المتعارَفُ عليه والجنُّ الآخرُ غيرُ المتعارَفِ عليه وهو الذي يظهرُ بزِي البشرِ، والطيورُ كذلك متعارَفٌ عليها وأخرى بهيئةِ الجمالِ، وكذلك قولهم: تحيةٌ بينهم ضربٌ وجيعٌ، فالتحيةُ نوعان متعارَفٌ عليها وأخرى هي الضربُ الوجيعُ، وكذلك قولهم: عتابُك السيفُ، فالعتابُ نوعان؛ متعارَفٌ عليه وآخر هو السيفُ، ولم يُصرِّح السَّكَّاءِيَّ أو القزوينيُّ بأنَّ هذه الأمثلةُ من الاستعارة، ولم يسوقاها كأمثلةٍ لها، بل جعلوها أمثلةً على ادِّعاء أنَّ أفرادَ الجنسِ قسمان بطريق التَّأويل².

الحُجَّةُ العاشرة: اللفظُ في كثيرٍ من التراكيب لا يصلحُ للحقيقة ويسمونه استعارةً، كقولنا: (تكلَّم الأسدُ) و (رمى الأسدُ بالنَّشَابِ)، وهذا يناقض قولهم: (في الاستعارة يمكنُ حملُ اللفظِ على الحقيقة والمجاز)³. وتسقط هذه الحُجَّةُ لأنَّ العلماءَ أرادوا ذلك في الاستعارة التي تخلو من قرينةٍ صارفةٍ إلى الحقيقة أو المجاز، فقد قال الزمخشريُّ: "الاستعارةُ إنما تُطلقُ حيثُ يطوى ذكرُ المستعارِ له، ويُجعلُ الكلامُ خلواً عنه صالحاً لأنَّ يُرادَ به المنقولُ عنه والمنقولُ إليه⁴ لولا دلالةُ الحالِ أو فحوى الكلامِ"⁵. وأمثلةُ السُّبكيِّ حوَّت في الكلامِ قرائنَ لفظيةً؛ وهي (تكلَّم) و(رمى) بالنَّشَابِ).

الحُجَّةُ الحادية عشرة: قولنا مريدين زيِّداً: (هذا أسدٌ)، و(الذي في داري أسدٌ)، تشبيهٌ مع أنَّ المثالين يُمكن حملُهما على الحقيقة والمجاز معاً، وهذا شرطُ الاستعارة، لذلك لا يطرد قولهم: (الاستعارةُ يجوزُ حملُ الكلامِ فيها على الحقيقة والمجاز معاً)، فقد صحَّ قولهم على التشبيه⁶.

هذه الحجة أيضاً مردودة لأنَّ المثالين لم يُطوَّ فيهما ذكرُ المستعارِ له، فهما من باب التشبيه حتى وإنَّ أمكن حملُهما على الحقيقة والمجاز، ولا يندرجان ضمنَ القانونِ الذي ذكره الزمخشريُّ: "الاستعارةُ إنما تُطلقُ حيثُ يطوى ذكرُ المستعارِ له"⁷، فالمشبهُ مذكورٌ، وهو في المثالِ الأولِ اسمُ الإشارةِ، وفي الثاني الاسمُ الموصولُ، والمطويُّ في المثالِ الأولِ ليس المشبهُ بل المشارُ إليه الذي هو بدلٌ من اسمِ الإشارةِ فالتقدير: هذا الرجلُ أسدٌ، والمطويُّ في المثالِ الثاني هو موصوفُ الاسمِ الموصولِ، وبعدَ طَيِّهِ حُلَّتِ الصفةُ التي هي اسمُ موصولٍ محلَّ الموصوفِ، فالتقدير: الرجلُ الذي في داري أسدٌ.

الحُجَّةُ الثانية عشرة: العلةُ التي ذكروها موجودةٌ في الصفةِ التي لا تصلحُ أن تجري على موصوفها، كقولنا: رأيتُ رجلاً بحرًا، ومررتُ بزيِّد البحرِ، وهو عندهم استعارةٌ وليس تشبيهاً لأنَّ المشبهَ به لم يقع خبراً⁸.

1 - ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، 1983م، ص122.

2 - يُنظر: مفتاح العلوم السَّكَّاءِيَّ، ص479، 480. وكذلك: الإيضاح، القزويني، ص293.

3 - يُنظر: عروس الأفراح، السُّبكيُّ، 26/2، 27.

4 - المنقول عنه: المستعار منه، والمنقول إليه: المستعار له.

5 - الكشاف، الزمخشري، ص52.

6 - يُنظر: عروس الأفراح، السُّبكيُّ، 27/2.

7 - الكشاف، الزمخشري، ص52.

8 - يُنظر: عروس الأفراح، السُّبكيُّ، 27/2.

هذه الحجة مردودة؛ لأن السكاكي يجعل ما هو مثل ذلك تشبيهاً¹. والقزويني يسمي ما لم يجر مجرى المبتدأ والخبر وحكمهما تجريداً، كقولهم: (رأيتُ بفلان أسداً)، و(لقيني منه أسد) تجريداً، ولم يسم استعارة؛ لأنه إنما يتصور الحكم على الاسم بالاستعارة إذا جرى بوجه على ما يدعى أنه مستعار له، إما باستعماله فيه، أو بإثبات معناه له، والاسم في مثل هذا غير جارٍ على المشبه بوجه².

الحجة الثالثة عشرة: جعل صاحب مواد البيان من المجاز قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أَمْهَاتُهُمْ﴾³، وقوله: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثُكُمْ﴾⁴، وقول النبي عليه الصلاة والسلام: "النساء حبائل الشيطان، والشباب شعبة من الجنون"⁵، و"المسلم مرأة أخيه"⁶، فكلها صور بيانية تحوي مبتدأ وخبراً، ورغم ذلك جعلها مجازاً لا تشبيهاً⁷.

هذه الحجة مردودة؛ لأن صاحب مواد البيان وهو علي بن خلف الكاتب (-437هـ) ليس من فريق السكاكي والقزويني ليكون كلامه حجة عليهم، ودليل ذلك أنه قال في كتابه مواد البيان موضعاً فرّق الاستعارة عن التشبيه: "الفرق بينهما وبين التشبيه أن التشبيه على أصله في الكلام لا يستعمل إلا بأداته الموضوع له في أصل اللغة"⁸. فهو لا يقدّر الأداة، فما كانت فيه الأداة مذكورة فهو تشبيه، وما لم تكن فيه مذكورة فهو استعارة.

الحجة الرابعة عشرة: رأي ابن رشيقي في قول الشاعر:

فَلَمَّا رَأَيْتِ اللَّيْلَ وَالشَّمْسُ حَيَّةً حَيَاةَ الَّذِي يَقْضِي حُشَاشَةَ نَارِعٍ⁹

فهو يرى أن (حية) استعارة، مع أنها وقعت خبراً¹⁰.

ولعل حجة السبكي مرفوضة، فرأي ابن رشيقي لا يناقض رأي من جعل الصورة تشبيهاً حين يكون المشبه به خبراً، لأن الخبر (حية) عند ابن رشيقي ليس مشبهاً به، فالمشبه به محذوف، وهو الإنسان، أما (حية) فلازم للمشبه به.

وبعد نقض حُجَجِ السُّبْكِيِّ يُمكننا القول:

في حال نكر طرفي التشبيه - وكان المشبه به خبراً لمبتدأ أو حرف ناسخ أو فعل ناقص أو ما أصله خبر أو حالاً - فإن الكلام تشبيه بليغ لا استعارة، وهو مبني على تقدير أداة التشبيه، ولا يكون مجازاً؛ لأن هذا الإسناد أريد به المبالغة وإثبات التشبيه.

الموضع الخامس: في طرفي التشبيه:

طرفا التشبيه هما المشبه والمشبّه به، وقسم العلماء التشبيه بناءً على الطرفين لأقسام عدة من حيث الأفراد والتركيب والتقييد وعدمه وتعدد الطرفين أو أحدهما، والحسية والعقلية، وقد وقعت فيهما مجموعة من التعقبات¹¹.

التعقبات الأولى: في أفراد الطرفين وتركيبهما:

قسم السكاكي التشبيه تبعاً للطرفين إلى قسمين¹²:

1 - يُنظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص463.

2 - يُنظر: الإيضاح، القزويني، ص290.

3 - سورة: (الأحزاب)، الآية: (6).

4 - سورة: (البقرة)، الآية: (223).

5 - مُسنَدُ الشَّهَاب، القاضي أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعي، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 1986م، 1/ 66، رقم الحديث (55).

6 - الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، القاهرة، ط2، 1379هـ، ص93، رقم الحديث: (238).

7 - يُنظر: عروس الأفراح، السبكي، 27/2. ومواد البيان، علي بن خلف الكاتب، تح: د. حسين عبد اللطيف، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، 1982م، ص150، 179.

8 - مواد البيان، علي بن خلف الكاتب، ص171.

9 - ديوان ذي الرمة، اعتنى به وشرح غريبه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 2006م، ص168.

10 - يُنظر: عروس الأفراح، السبكي، 26/2.

11 - يُنظر: الإيضاح، القزويني، ص223.

12 - يُنظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص443-445.

الأول: تشبيه مفرد بمفرد، كتشبيه سقَطِ النار بعين الديك في قول ذي الرُّمة:

وَسَقَطَ¹ كَعَيْنِ الدِّيكِ عَاوَرْتُ صَاحِبِي أَبَاهَا وَهَيَّأْنَا لِمَوْقِعِهَا وَكَرَا²

وجعل منه تشبيه الشاة الجلي بحمارٍ أبتَر مشقوقِ الشفة نابت على رأسه شجرتا غصًا³.

الثاني: تشبيه مركب بمركب، كتشبيه الهيئة الحاصلة من الغبار الكثيف والسيوف المتضاربة اللامعة، بالهيئة الحاصلة من ليلٍ شديد الظلام وكواكبٍ مضيئة تتساقط، في قول بشار بن بُرد:

كَأَنَّ مَثَارَ النَّفْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافُنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبَهُ⁴

أما القزويني فزاد عليه قسمين آخرين، وهما تشبيه مفرد بمركب وتشبيه مركب بمفرد⁵، فالتشبيه المفرد بالمركب كتشبيه الشقيق الأحمر بأعلام الياقوت فوق رماح من زبرجد⁶ في قول الشاعر:

وَكَأَنَّ مُحَمَّرَ الشَّقِيقِ قِي إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدَ

أَعْلَامُ يَاقُوتٍ نُشْرَ نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبْرَجْدٍ⁷

أما تشبيه المركب بالمفرد فكتشبيه النهار المشمس مع زهر الربا بضوء القمر، في قول أبي تمام:

يَا صَاحِبِي تَقْصِيَا نَظْرِيكُمَا تَرِيَا وَجُوهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تَصَوَّرُ

تَرِيَا نَهَارًا مُشْمِسًا قَدْ شَابَهُ زَهْرُ الرُّبَا فَكَأَنَّمَا هُوَ مُقَمَّرُ⁸

وقد تعقَّب السعد التفتازاني (-792) القسمة عند كل من السكاكي والقزويني واختار قسمة القزويني، ورفض أن يكون تشبيه الشاة الجلي بحمارٍ أبتَر مشقوقِ الشفة نابت على رأسه شجرتا غصًا من تشبيه المفرد بالمفرد على رأي السكاكي⁹.

وهنا لا بد من توضيح أمرين:

الأول: أن السكاكي لم يتطرق للمفرد المقيد الذي يلتبس بالمركب، وعند ذكره لطرفي التشبيه اكتفى بتقسيمهما من حيث الحسية والعقلية¹⁰، أما تقسيم الطرفين من حيث الأفراد والتركيب فذكرهما في حديثه عن وجه الشبه غير الواجد الذي هو في حكم الواحد؛ فبعد أن انتهى من ذكر شواهد قال: "تسمى أمثال ما دُكر من الأبيات تشبيه المركب بالمركب، والمذكور قبلها تشبيه المفرد بالمفرد"¹¹.

الثاني: الفرق بين المركب والمفرد المقيد يحتاج إلى شيء من التأمل كما ذكر التفتازاني¹²، والفرق بينهما وفق ما وصل إليه البلاغيون واستقرت عليه البلاغة هو أن الأجزاء في الطرف المركب تكون كلها مقصودة بذاتها في التشبيه، أما في الطرف المفرد المقيد فإن المقصود بذاته في التشبيه هو أحد أجزاء الطرف، وما عداه تبع له ولاحق¹³.

ويخرج البحث في هذا التعقُّب بثلاث نتائج:

- 1 - سَقَطَ: بفتح السين وكسرهما وضمها: ما يقع من النار بين الزنديين قبل استحكام الوزِي، يُنظر: لسان العرب، مادة(سقط).
- 2 - ديوان ذي الرمة، اعتنى به وشرح غريبه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 2006م، ص87.
- 3 - مفتاح العلوم، السكاكي، ص443.
- 4 - ديوان بشار بن برد، تح: د. محمد الطاهر بن عاشور، الجزائر، إصدارات وزارة الثقافة، 2007م، 335/1.
- 5 - الإيضاح، القزويني، ص251، 252.
- 6 - يُنظر: المطول، سعد الدين التفتازاني، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2013م، ص550.
- 7 - الروضيات، جمعه من شعر الصنوبري: محمد راغب الطباخ، وطبع في مطبعته العلمية بحلب، 1932م، ص56.
- 8 - ديوان أبي تمام، ضبطه وشرحه: شاهين عطية، المطبعة الأدبية، بيروت، ط1889م، ص140.
- 9 - يُنظر: المطول، السعد التفتازاني، ص551. وكذلك يُنظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص443.
- 10 - يُنظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص439، 440.
- 11 - المصدر السابق نفسه، ص445.
- 12 - يُنظر: المطول، التفتازاني، ص551.
- 13 - المُفَصَّل، د. العاكوب، ص365.

أولها: أنَّ قسمة القرويني أدق، والأمثلة التي وردت في تشبيه المفرد بالمركب وتشبيه المركب بالمفرد دليل على ذلك.
وثانيها: أنَّ السكاكي أدخل في تشبيه المركب بالمركب ما ليس منه كقول الشاعر:

والشمس من مشرقها قد بدت مُشرقة ليس لها حاجب
كانها بوقفة أحميت يجول فيها ذهب ذائب¹

مع أن تشبيه الشمس وقت شروقها ببوقفة فيها ذهب ذائب هو تشبيه مفرد مقيد بمركب.

ثالثها: أنَّ السكاكي أدخل في تشبيه المفرد بالمفرد ما ليس منه: كتشبيه الشاة الجلي؛ فالمشبه (الشاة الجلي) مفرد، والمشبه به مركب من (حمار مقيد بصفات و شجرتي غضا نبتتا على رأسه)، ولا يمكن عد المشبه به مفرداً مقيداً، لأنَّ شجرتي الغضا ليستا من قبود الحمار، وبهذا يتضح صواب ما رآه التفتازاني حين رفض رأي السكاكي في أنَّه تشبيه مفرد بمفرد². وكذلك **تعقب الطوفي** (-716هـ) ابن الأثير في قسمة التشبيه من حيث إفراذ الطرفين وتركيبهما وذلك في كتابه الجامع، فقد ذكر ابن الأثير ثلاثة أقسام؛ وهي تشبيه مفرد بمفرد وتشبيه مركب بمركب وتشبيه مفرد بمركب³، واستدرك عليه الطوفي إذ قال: "وفاته قسم رابع وهو عكس الثالث، وهو تشبيه المركب بالمفرد، كتشبيه الزبد على التمرة بالفارس"⁴.

غير أن هذا التشبيه قد يكون تشبيه مفرد مقيد بمفرد، لأنَّ الذي يشبه الفارس هو الزبد وحده وليس الزبد والتمر معاً، وشبه الجملة (على التمرة) قيد للمشبه، والتمره تقابل الفرس، أي إنَّ أصل التشبيه: الزبد على التمرة كالفارس على الفرس، ولم يقيدوا الفارس بشبه الجملة (على الفرس) لحصول القيد دون ذكره، فلا يكون فارس بلا فرس، ويؤيد ذلك قولهم: "ما رأيت راكباً أحسن من زبد على تمر"⁵، فالراكب لا يكون بلا فرس يركبه.

ولعل إغفال السكاكي للقسمين الأخيرين وإغفال ضياء الدين بن الأثير لتشبيه المركب بالمفرد سببه كثرة التشابه الواردة في تشبيه المفرد بالمفرد وتشبيه المركب بالمركب وحاجة الاستقراء إلى شيء من التأمل في التشابه الواردة في القسمين الباقيين، والتباسهما بتشبيه المفرد بالمفرد حين يكون أحد الطرفين أو كلاهما مقيداً.

التعقب الثاني: في تفسير المقصود بطرفي التشبيه:

ورد ذلك التعقب في التشبيه الواقع في بيت ابن خفاجة:

والريخ تعبت بالغصون وقد جرى ذهب الأصيل على لجين الماء⁶

اعترض السعد على تفسير بعضهم لكلمتي الأصيل واللجين، فقال في تفسير التشبيه في البيت السابق: "أي على ماء كاللجين، أي: الفضة في البياض والصفاء، والأصيل هو الوقت بعد العصر إلى المغرب، يوصف بالصفرة...، هكذا يجب أن يُنقد الذهب واللجين المذكوران في البيت، لا كما سبق إلى بعض الأذهان الفاقدة للبصائر الناقدة من أنَّ اللجين إنما هو بفتح اللام وكسر الجيم، أعني الورق الذي يسقط من الشجر، وقد شبه به وجه الماء، أو أنَّ الأصيل هو الشجر الذي له أصل وعزق، وذهبه هو ورقه الذي اصفر ببرد الخريف، وسقط منه على وجه الماء، وكل من هذين الوجهين أبرد من الآخر"⁷.

1 - مفتاح العلوم، السكاكي، ص 443.

2 - يُنظر: المطول، السعد التفتازاني، ص 551. وكذلك يُنظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص 443.

3 - يُنظر: الجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور، ضياء الدين ابن الأثير، تح: د. مصطفى جواد و د. جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1956م، ص 92.

4 - الإكسير في علم التفسير، الطوفي البغدادي، تح: د. عبد القادر حسين، دار الأوزاعي، بيروت، ط 2، 1989م، ص 172.

5 - بهجة المجالس وأسس المجالس، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، تح: محمد مرسى الخولي، دار الكتب العلمية، بيروت، 77/2.

6 - ديوان ابن خفاجة، تح: عبد الله سنده، دار المعرفة، بيروت، ط 1، 2006، ص 14.

7 - المطول، السعد التفتازاني، ص 562.

وما ذكره السعدُ هو الصوابُ، وهو الوجهُ المشهورُ في تفسير ذلك التشبيه، ولا معنى يُستفاد من التفسير الآخر؛ فكيف يجري الورقُ الأصفرُ المتساقطُ على الماء الذي يشبه الورقَ المتساقطَ، وإذا غُفر تشبيهُ الورقِ الأصفرِ بالذهبِ لجامع بينهما؛ وهو اللون، فكيف يُعْفَرُ تشبيهُ الماءِ باللّجينِ (الورقِ الساقطِ من الشجرِ)، ولا وجه يجمع بينهما؟.

التعقّب الثالث: في حسيّة الطرفين وعقليّتهما:

ينقسمُ التشبيهُ من حيثُ حسيّة الطرفين وعقليّتهما إلى أربعة أقسامٍ؛ هي تشبيهُ حسيٍّ بحسيٍّ، كقول أبي بكر الخالدي:

أنت مثلُ الوردِ لوئاً ونسيماً وملالاً¹

وتشبيهُ عقليٍّ بعقليٍّ، كقولنا: (العلم كالحيّة).

وتشبيهُ عقليٍّ بحسيٍّ، كقولنا: (العلم كالنور).

وتشبيهُ حسيٍّ بعقليٍّ، كقول الشاعر:

وكانَ النُّجُومُ بَيْنَ دُجَاهِ سُنُنْ لَاحَ يَبْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ²

ومن التعقّبات الواردة في هذه الأقسامِ اعتراضُ الطوفيّ على البحرانيّ في قول الشاعر:

كأنَّ ابيضاضَ البدرِ من تحتِ غيمِهِ نَجاةٌ من البأساءِ بعد وقوعِ³

فالبحرانيّ (-699هـ) جعله تشبيهَ حسيٍّ بعقليٍّ⁴، أمّا الطوفيّ فيخطئه ويجعله من تشبيهِ عقليٍّ بعقليٍّ، وحجّته في ذلك أنّ الابيضاضَ لا يُحسُّ، وإنّما يُحسُّ المُبَيَضُّ، وهو البدرُ. والاعتراضُ عيْنُهُ يُجْريهِ الطوفيّ على تشبيهِ تَنَتِّي القَدِّ بَتَنَتِّي الغصنِ، أو اهتزازِ القَدِّ أو اعتداليهِ باهتزازِ الريحِ أو اعتداليهِ، فكلُّ ذلك تشبيهٌ معقولٌ بمعقولٍ، وليس تشبيهٌ محسوسٌ بمحسوسٍ، لأنَّ المحسوسَ المُتَنَتِّيَّ والمُتَهَزِّزَ والمُعْتَدَلِ، وليس التَنَتِّيُّ والاهتزازُ والاعتدالُ. وكذلك اعتراضُ على البحرانيّ في قول عليّ رضي الله عنه في مروان بن الحكم: "إنَّ له إمرةً كلعقةِ الكلبِ أنفه"⁵، فلم يقبل أن تكون تشبيهٌ معقولٌ بمحسوسٍ كما ذكر البحرانيّ⁶، بل تشبيهٌ معقولٌ بمعقولٍ، لأنَّ لعقةَ الكلبِ هي حركةُ اللسانِ، وهي ليست محسوسةً، وإنّما المحسوسُ اللسانُ اللَّاعِقُ والأنفُ الملعوقُ⁷.

ويبدو أنَّ الطوفيّ يبني حُجَّتَهُ على المصدرِ والمُشتَقِّ، فالمُشَبَّه حين يكونُ مصدرًا فهو معقولٌ لا محسوسٌ، لأنَّ المصدرَ جامدٌ معنى يُدْرِكُ بالعقلِ وليس بالحسِّ، والطوفيّ في ذلك كلّهُ يبيّنُ الالتباسَ في المعنى بين المصدرِ الذي يُطْلَقُ على المعنى العقليّ، وبين المشتقِّ حين يُطْلَقُ على شيءٍ محسوسٍ.

ولعلَّ بعضَ الأمثلةِ التي ذكرها الطوفيّ كان سببُ الالتباسِ فيها طريقةَ البناءِ اللفظيِّ للتركيبِ الذي عبّر عن التشبيه، مثل: تَنَتِّي القَدِّ كَتَنَتِّي الغصنِ، فالمشبه والمُشَبَّه به هو لفظُ وجهِ الشبهِ المشتركِ بين الطرفين، فأصلُ التركيبِ: القَدُّ كالغصنِ في التَنَتِّي، فيكونُ التشبيهُ بين طرفينِ حسيّين، ووجهُ الشبهِ بينهما عقليٌّ، والصوابُ في أن يُلغى من التركيبِ الأوّلُ لفظًا التَنَتِّي ويُجَعَلَ التشبيهُ بين حسيّين؛ (القَدِّ والغصنِ)، لا كما فعل الطوفيّ حين أضاف وجهَ الشبهِ للطرفينِ فحلَّ محلُّهما.

1 - ديوان الخالديّين؛ أبي بكر محمّد وأبي عثمان سعيد ابني هاشم الخالدي، تح: د. سامي الدّهان، دار صادر، بيروت، 1992م، ص83.
2 - ديوان القاضي التنوخي، علي بن محمد بن داود الأنطاكي، جمعه هلال ناجي، ضمن منشورات مجلة المورد العراقية، المجلد: 13 و العدد: 1، 1984م، ص62. يُنظر في قسمة التشبيه وأمثلتها: المفصل في علوم البلاغة العربية، د. عيسى علي العاكوب، مطبوعات جامعة حلب، 2000م، ص358، 359.
3 - شعر ابن طباطبا العلوي الأصبهاني، أبو الحسن محمّد بن أحمد، جمعه وحققه: د. شريف علاونة، دار المناهج، عمّان، 2002م، ص248.
ورواية الديوان: كأن انتصار البدر...
4 - يُنظر: أصول البلاغة، كمال الدين، ميثم البحراني، تح: د. عبد القادر حسين، دار الشروق، القاهرة، 1981م، ص62.
5 - أي: إن إمارته قصيرة، يُنظر: الفخري في الأدب السلطانية والدول الإسلامية، محمد بن علي بن طباطبا العلوي، المعروف بابن الطقطقي، تح: عبد القادر محمد، دار القلم العربي، بيروت ط1، 1997م، ص121.
6 - يُنظر: أصول البلاغة، البحراني، ص61.
7 - يُنظر: الإكسير، الطوفي، ص171.

والباحث في القضية يجد أن البحراني جرى مع البلاغيين في تفريقهم بين الحسي والعقلي، أما القانون اللغوي الذي سار عليه الطوفي فهو مغاير لما جاء عند البلاغيين؛ فهم تأثروا بعلم المنطق في تقسيم المدركات الحسية والعقلية وكيفية كل منهما، فالكيفيات الحسية هي الكيفيات الجسمانية مما يدرك بالبصر من الألوان والأشكال والمقادير والحركات، وما يتصل بها من الحسن والقبح وغير ذلك، أو بالسمع من الأصوات القوية والضعيفة، والتي بين بين، أو بالذوق من أنواع الطعوم أو بالشَّم من أنواع الروائح، أو باللمس من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والملاسة واللين والصلابة والخفة والثقل، وما يضاف إليها، أما الكيفيات العقلية فهي الكيفيات النفسية من الذكاء والتبقيط والمعرفة والعلم والقدرة والكرم والسَّخاء والغضب والحلم، وما جرى مجراها من الغرائز والأخلاق¹. ولعل من الصواب أن نجري مع البلاغيين في ذلك؛ لأن اعتماد القانون اللغوي الذي رآه الطوفي سيهدم نظريتهم البلاغية المحكمة منطقياً، وفي هذا الموضع من التقسيم لا تعارض بين الذوق البلاغي والمنطق، فالبلاغيون لم ينظروا لطبيعة اللفظ الدال من ناحية تقسيمه إلى جامد ذات وجامد معنوي، بل إلى المدلول المدرك بالحواس أو العقل وكيفية، فحركة اللسان في "إن له إمرة كلعقة الكلب أنه" تدرك بالبصر، فكانت محسوسة، وعلى ذلك تقاس الأمثلة الواردة.

ومما جاء أيضاً في هذه التعقبات استدراك الطوفي على ابن الأثير، إذ ذكر ابن الأثير ثلاثة أقسام للتشبيه وهي تشبيه معنوي بمعنوي، وتشبيه معنوي بصورة، وتشبيه صورة بصورة، واستدرك عليه الطوفي بقوله: "وأخل بالقسم الرابع، وهو تشبيه الصورة بالمعنى، وهو مما تقتضيه القسمة، وهو ممكن، كما لو شُبه السراب بالعمل الباطل"²، وقد أريد بـ(المعنى) المعقول، وبـ(الصورة) المحسوس. فكان هذا الاستدراك متمماً لقسمة ابن الأثير مدعوماً بالمثال.

التعقب الرابع: الوهم في تحديد أحد طرفي التشبيه:

ورد ذلك في تحديد طرفي التشبيه في الآية القرآنية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾³.

في هذه الآية لم يل المشبه به أداة التشبيه (الكاف) صراحة، فليس المشبه به (قول عيسى للحواريين)، فاحتاج الكلام إلى تأويل وتقدير، فالمشبه به (كون المؤمنين أنصار الله) والمشبه به (كون الحواريين أنصار الله وقت قول عيسى لهم: مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ؟)، وموطن التعقب قول السكاكي في مفتاح العلوم: "فأوقع التشبيه بين (كون الحواريين أنصار الله) وبين (قول عيسى للحواريين: مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ؟)، وإنما المراد: كونوا أنصار الله مثل كون الحواريين أنصاره، وقت قول عيسى: مَنْ أَنْصَارِي؟"⁴.

قد تعقبه السعد التفزازاني وبين أن عبارة السكاكي فيها غلط؛ فقد جعل (كون الحواريين أنصار الله) مشبهًا، والصواب (كون المؤمنين أنصار الله)⁵. وربما وقع ذلك الغلط سهواً من السكاكي أو من النساخ.

الموضع السادس: في وجه الشبه:

وجه الشبه هو المعنى المشترك بين المشبه والمشبه به تحقيقاً أو تخيلاً، فالتحقيقي كتشبيه الشعر بالليل في السواد، والتخييلي كتشبيه السيرة بالمسك والأخلاق بالعنبر⁶.

ومن التعقبات الواردة في وجه الشبه شرح كلام السكاكي حول تسامح البلاغيين عند التصريح بوجه الشبه حين يجعلون ملزومه وجه شبه:

1 - يُنظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ص 440، 441، وكذلك: الإيضاح، القزويني، ص 228.

2 - الإكسير، الطوفي، ص 172.

3 - سورة: (الصف)، الآية: (14).

4 - مفتاح العلوم، السكاكي، ص 456.

5 - يُنظر: المطول، السعد التفزازاني، ص 539، 540.

6 - يُنظر: الإيضاح، القزويني، ص 224.

تكلّم السّكاكيّ في وجه الشبه فقال: "اعلم أنّه ليس بملزوم فيما بين أصحاب علم البيان أن يتكلّفوا التصريح بوجه التشبيه على ما هو به، بل قد يذكرون على سبيل التسامح ما إذا أمعنّت فيه النظر لم تجده إلا شيئاً مُستتبّاً¹ لما يكون وجه التشبيه في المأل²، وهو يرى أن تسامحهم هذا يشبه تسامحهم حين قسموا وجه الشبه إلى حسيّ وعقليّ، مع أنّه في الحقيقة لا يكون إلا عقليّاً³.

وشرح كلامه القزويني مبيناً أن من التشبيه ما يكون مفصلاً، وهو الذي يُصرّح فيه بلفظ وجه الشبه، والتصريح بالوجه قد يكون حقيقةً، وقد يُتسامح بذكر ما يستتبّه مكانه كقولهم في وصف الألفاظ: هي كالعسل في الحلاوة، والجامع في الحقيقة لازم الحلاوة وهو ميل الطبع، لكنهم جعلوا ملزومه (الحلاوة) وجه شبه من باب التسامح.

وموطن التعجب هنا هو اعتراض السعد على الشيرازي حين شرح كلام السكاكي في أن تسامحهم هذا يشبه تسامحهم حين قسموا وجه الشبه إلى حسيّ وعقليّ، مع أنّه في الحقيقة لا يكون إلا عقليّاً. فالشيرازي شرح كلام السكاكي - كما نقله عنه السعد - على أن البلاغيين "لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ها هنا هو الحلاوة مثلاً، وهو أمر حسيّ قطعاً حملهم ذلك على أن يتسامحوا فجعلوا وجه الشبه ها هنا منقسماً إلى الحسيّ والعقليّ ليصحّ قولهم: وجه الشبه ها هنا الحلاوة التي هي من الأمور المحسوسة قطعاً"⁴، أي جعلوا وجه الشبه قسمين حسيّاً وعقليّاً لأن وجه الشبه المذكور (الحلاوة) حسيّ، والوجه الحقيقي (ميل الطبع) عقليّ. لكن السعد يرفض هذا الشرح ويرى أن فسادَه بيّن، لأن جعلهم وجه الشبه على سبيل التسامح في التشبيه السابق (الحلاوة) لا يزيد على جعلهم (الحمرة) وجه الشبه على سبيل التحقيق في قولهم: (الخد كالورد في الحمرة)؛ فالحلاوة والحمرة كلاهما حسيّ، ويرى السعد أن الصواب في معنى كلام السكاكي أن تسامحهم في تقسيم وجه الشبه إلى الحسيّ والعقليّ وتسمية بعضه حسيّاً هو من قبيل التسامح في تسمية ملزوم وجه الشبه وجه شبه، لأن وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية غير المحسوسة اللازمة للجزئية المحسوسة، غير أنهم تسامحوا فجعلوا وجه الشبه الحمرة المحسوسة الملزومة للحمرة الكلية العقلية، وسُموا وجه الشبه حسيّاً تسامحاً مع أنّه عقليّ في التحقيق. وهذا يشبه تسامحهم حين جعلوا الملزوم الحسيّ (الحلاوة) وجه شبه بدل لازمه العقليّ (ميل الطبع)⁵.

وخلأهم هذا يُمكن الاستغناء عنه بقاعدة بلاغية وهي (أن وجه الشبه قد يُوجد في أحد طرفي التشبيه ادعاء لا حقيقة)، فالحلاوة موجودة في العسل حقيقةً، وفي الكلام الفصيح ادعاء، وهذه القاعدة تُغنيهم عن البحث عن وجه شبه موجود في الطرفين حقيقةً وهو (ميل الطبع).

الخاتمة والنتائج:

بعد البحث في تعقّبات علماء القرنين السابع والثامن الهجريين في ميدان التشبيه نجد أن الفكر البلاغي لا يُدعّن لكل ما يرد في مؤلفات العلماء ويجعله أمراً مسلماً به، بل يغوص في تفاصيل العلم مُدقّقاً ومُحقّقاً.

وقد وصل البحث إلى نتائج عدّة، أهمّها:

- 1- يكرّر لفظة (الدلالة) لا يُخرج تعريف التشبيه عن شروطه الجامعة المانعة، فالدلالة صفة اللفظ، والتشبيه ولفظه فعل المتكلّم، فلا مانع من أن تكون الدلالة صفةً للمتكلّم، فهو الذي يدلّ بلفظه على مشاركة أمرٍ لأمرٍ آخر في معنى.
- 2- تفريق قدامة بن جعفر بين التمثيل والتشبيه، لا يعني أنّه يُفرّق بين التشبيه عموماً والتشبيه التمثيليّ، بل جمع في التشبيه أمثلة من التشبيه والاستعارة والكناية، وسبب تفريقه بين التشبيه والتمثيل رغم خلطه في الأمثلة المنشأة الأولى لقوانين البلاغة وإشكالية الاصطلاح البلاغي .

1 - أي ملزوماً للآزم هو وجه الشبه في التحقيق.

2 - مفتاح العلوم، السكاكي، ص 446.

3 - يُنظر: المصدر السابق، ص 447.

4 - المطول، السعد التفتازاني، ص 557.

5 - يُنظر: المصدر السابق، ص 577.

3- التشبيه حقيقة لا مجاز، وجعل التشبيه مجازاً بدعوى اشتراك الطرفين في جميع الصفات مرفوض.
4- في حال ذكر طرفي التشبيه - وكان المشبه به خبراً لمبتدأ أو لحرف ناسخ أو فعل ناقص أو ما أصله خبر أو حالاً - فإن الكلام تشبيه بليغ لا استعارة، وهو مبني على تقدير أداة التشبيه، ولا يكون مجازاً؛ لأن هذا الإسناد أريد به المبالغة و إثبات التشبيه.

5- إن قسمة القرويني للتشبيه في الأفراد والتركيب أدق من قسمة السكاكي.
6 - مما يثبت عدم دقة السكاكي في تقسيم الطرفين من حيث الأفراد والتركيب أنه أدخل في تشبيه المركب بالمركب ما ليس منه كتشبيه الشمس وقت إشراقها دون حجاب ببوتقة أحميت فيها ذهب ذائب؛ لأنه من تشبيه مفرد مقيد بمركب.
7- جعل السكاكي تشبيه (الشاة الجلي) تشبيه مفرد بمفرد مرفوض؛ فالمشبه (الشاة الجلي) مفرد، والمشبه به مركب من (حمار مقيد بصفات و شجرتي غصاً نبتاً على رأسه).

8- لعل إغفال السكاكي لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وإغفال ابن الأثير لتشبيه المركب بالمفرد سببه كثرة التشابه الواردة في تشبيه المفرد بالمفرد وتشبيه المركب بالمركب وحاجة الاستقراء إلى شيء من التأمل في التشابه الواردة في القسمين الباقيين، والتباسهما بتشبيه المفرد بالمفرد حين يكون أحد الطرفين أو كلاهما مقيداً.

9- الطوفي البغدادي في حكمه على طرفي التشبيه بالحسية والعقلية اعتمد قانوناً لغوياً مبنياً على الفرق بين جامد الذات وجامد المعنى فخالف البلاغيين، ولعل من الصواب أن نجري مع البلاغيين في ذلك؛ لأن اعتماد القانون اللغوي الذي رآه الطوفي سيهدم نظريتهم البلاغية المحكمة منطقياً، وفي هذا الموضع من التقسيم لا تعارض بين الذوق البلاغي والمنطقي، فالبلغيون لم ينظروا لطبيعة اللفظ الدال من ناحية تقسيمه إلى جامد ذات وجامد معنى، بل إلى المدلول المدرك بالحواس أو العقل وكيفية.

المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.
2. الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، القاهرة، ط2، 1379هـ.
3. ارتشاف الضرب من لسان العرب، ابن حيّان الأندلسي، تح: د. رجب عثمان محمد، و د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.
4. أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود شاكر، دار المدني، جدة .
5. أصول البلاغة، كمال الدين، ميثم البحراني، تح: د. عبد القادر حسين، دار الشروق، القاهرة، 1981م.
6. إعجاز القرآن، أبو بكر الباقلاني، تح: أحمد صقر، دار المعارف، مصر.
7. الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، تح: عبد الرحيم محمود، دار الكتب المصرية، ط2، 1952م.
8. الأقصى القريب في علم البيان، زين الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرو التنوخي، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1327هـ.
9. الإكسير في علم التفسير، الطوفي البغدادي، تح: د. عبد القادر حسين، دار الأوزاعي، بيروت، ط2، 1989م.
10. الأمثال في الحديث النبوي، أبو الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني، تح: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، الهند، ط2، 1987م.
11. الإيضاح في شرح مقامات الحريري، أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد بن علي المطرزي، تح: حمد ناصر الدخيل، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة الإمام محمد بن سعود، الإسلامية، 1402هـ.
12. الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن القزويني، دار الكتب العلمية، بيروت.
13. بهجة المجالس وأنس المجالس، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي، تح: محمد مرسي الخولي، دار الكتب العلمية، بيروت.
14. البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998م.
15. التبيان في علم البيان، عبد الواحد بن عبد الكريم السماكي الزملكاني، تح: د. أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1964م.

16. التحرير والتتوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
17. ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، الرمانى والخطّابى وعبد القاهر الجرجاني، تح: محمد خلف الله أحمد، و د. محمد ز غلول سلام، دار المعارف بمصر.
18. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2006م.
19. الجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور، ضياء الدين ابن الأثير، تح: د. مصطفى جواد و د. جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1956م.
20. جواهر الكنز، مختصر كنز البراعة في أدوات ذوي اليراعة، نجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير الحلبي، تح: د. محمد ز غلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية.
21. حقائق السحر في دقائق الشعر، رشيد الدين محمد العمري المعروف بالوطواط، نقله من الفارسية إلى العربية: د. إبراهيم أمين الشواربي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1945م.
22. ديوان ابن خفاجة، تح: عبد الله سنده، دار المعرفة، بيروت، ط1، 2006م.
23. ديوان ابن الرومي، شرح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2002م.
24. ديوان ابن ميادة، الرماح بن أمرد المرّي، جمع وتحقيق: محمد نايف الدليمي، مطبعة الجمهور، الموصل.
25. ديوان أبي تمام، ضبطه وشرحه: شاهين عطية، المطبعة الأدبية، بيروت، ط1، 1889م.
26. ديوان الأخطل، تح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1994م.
27. ديوان امرئ القيس، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2004م.
28. ديوان بدیع الزمان الهمذاني، تح: يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2002م.
29. ديوان بشار بن برد، تح: د. محمد الطاهر بن عاشور، الجزائر، إصدارات وزارة الثقافة، 2007م.
30. ديوان الخالديين؛ أبي بكر محمد وأبي عثمان سعيد ابني هاشم الخالدي، تح: د. سامي الدهان، دار صادر، بيروت، 1992م.
31. ديوان الخنساء، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2004م.
32. ديوان ذي الرمة، اعتنى به وشرح غريبه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 2006م، ص168.
33. ديوان العباس بن مرداس، تح: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1991م، ص69.
34. ديوان عدي بن الرقاع العاملي، جمعه وشرحه د. حسن محمد نور الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990م.
35. ديوان القاضي التتوخي، علي بن محمد بن داود الأنطاكي، جمعه هلال ناجي، ضمن منشورات مجلة المورد العراقية، المجلد: 13 والعدد: 1، 1984م.
36. ديوان كثير عزة، تح: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1971م.
37. ديوان المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، 1983م.
38. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، ابن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، تح: د. محمد بن شريفة و د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت.
39. الروضيات، جمعه من شعر الصنوبري: محمد راغب الطباخ، وطبع في مطبعته العلمية بحلب، 1932م.
40. سرّ الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، صحّحه وعلّق عليه عبد المتعالي الصعيدي، مطبعة محمد علي صبيح، مصر، 1952م.
41. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م.
42. شعر ابن طباطبا العلوي الأصبهاني، أبو الحسن محمد بن أحمد، جمعه وحققه: د. شريف علاونة، دار المناهج، عمان، 2002م.
43. شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي، جمعه ونسّقه: مطاع طرايشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1985م.
44. طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجُمحي، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

45. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي، مطبعة المقتطف بمصر، 1914م.
46. عروس الأفراح، بهاء الدين السبكي، تح: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م.
47. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط5، 1981م.
48. الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، محمد بن علي بن طباطبا العلوي، المعروف بابن الطقطقي، تح: عبد القادر محمد، دار القلم العربي، بيروت ط1، 1997م.
49. قانون البلاغة في نقد النثر والشعر، أبو طاهر محمد بن حيدر البغدادي، تح: د. محسن عياض عجيل، مؤسسة الرسالة.
50. الكامل، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997م.
51. الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1988م.
52. كتاب الصنائع، أبو هلال العسكري، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1952م.
53. الكشاف، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، اعتنى به: خليل محمود شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط3، 2009م.
54. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت.
55. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين ابن الأثير الجزري، قدّمه وعلّق عليه، د. أحمد الحوفي و د. بدوي طبّانة، دار نهضة مصر، القاهرة .
56. مُسنَدُ الشهاب، القاضي أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعي، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 1986م.
57. المطوّل، سعد الدين التفتازاني، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2013م.
58. معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها، د. أحمد مطلوب، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1986م.
59. مُعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مطبعة الترقّي بدمشق، 1960م.
60. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تح: د. عبد اللطيف محمّد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط1، 2000م.
61. مفتاح تلخيص المفتاح، محمد بن مظفر الخخالي، تح: أ.د: محمد هاشم محمود، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ط1، 2006م.
62. مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمّد بن علي السكاكي، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
63. المفصل في علوم البلاغة العربية، د. عيسى علي العاكوب، مطبوعات جامعة حلب، 2000م.
64. مواد البيان، علي بن خلف الكاتب، تح: د. حسين عبد اللطيف، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، 1982م.
65. نقد الشعر، أبو الفرج قدامة بن جعفر، تح: د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت.
66. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدّين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تح: د. نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر، بيروت، ط1، 2004م.
67. وفيات الأعيان، شمس الدين بن خلكان، المطبعة الميمنية، القاهرة، 1310هـ.